الحق في السكن في قطاع غزة

حالة أصحاب المنازل المدمرة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008- 2009

الفترة بين 27 ديسمبر 2008 – 18 يناير 2009

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفاعليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تكرس جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تكرس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة
د. رياض الزعنون
أ. نادية أبو نحلة
أ. هاشم الثلاثيني
أ. راجي الصوراني

المديـــر
راجي الصوراني

عنـــوان المراسلـــة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: 29 شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة – ص.ب 1328.
تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 2823725 08
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 2061025 / 2061035 08
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.
تليفاكس: 2454150 / 2454160 08
فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: 2406697 / 2406698 02
بريـــد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

جدول المحتويات

توطئة 3
ملخص التقرير 4
مقدمـــة 6
هدم وتدمير المنازل خلال العدوان الحربي الشامل على قطاع غزة 9
هدم وتدمير المنازل بعد العدوان الشامل على قطاع غزة 10
الحصار على قطاع غزة وتأخير بناء المنازل المدمرة خلال العدوان 11
إفادات لأصحاب المنازل المدمرة خلال العدوان التي لم يتم إعادة بنائها 15
الحالة رقم 1 16
الحالة رقم 2 17
الحالة رقم 3 18
الحالة رقم 4 19
الحالة رقم 5 20
الحالة رقم 6 21
الحالة رقم 7 22
الحالة رقم 8 23
مسؤوليات الأطراف المختلفة تجاه حق أصحاب المنازل المدمرة في إعادة بناء منازلهم 24
موقف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (اونروا) 24
موقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 25
موقف المجلس الفلسطيني للإسكان 25
موقف جمعية الرحمة للإغاثة والتنمية 25
موقف وزارة الاشغال العامة والإسكان 25
هدم المنازل من منظور القانون الدولي الإنساني 26
المعايير الدولية الخاصة بالحق في السكن الملائم 27
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمرجعية أساسية للحق في السكن الملائم 27
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 27
إعلان فانكوفر للمستوطنات البشرية 27
إعلان اسطنبول الخاص بالمستوطنات البشرية 28
الخاتمة والتوصيات 29

الجداول والأشكال

الجداول

جدول (1) أعداد المنازل المدمرة منذ بداية انتفاضة الاقصى
جدول (2) المنازل المدمرة كلياً وجزئياً، وحداتها السكنية، عدد ساكنيها أسراً وأفراداً وأطفالاً
جدول (3) المنازل المدمرة كلياً وجزئياً خلال العدوان، وحداتها السكنية، عدد ساكنيها أسراً وأفراداً وأطفالاً
جدول (4) أعداد المنازل المدمرة بعد العدوان الشامل على قطاع غزة ودرجة تدميرها
جدول (5) يقارن بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال العام 2010 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز
جدول (6) يقارن بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال العام 2011 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز
جدول (7) يقارن بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال العام 2012 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

الاشكال

شكل (1) أعداد المنازل المدمرة منذ بداية انتفاضة الأقصى
شكل (2) المنازل المدمرة كلياً وجزئياً، وحداتها السكنية، عدد ساكنيها أسراً وأفراداً وأطفالاً
شكل (3) المنازل المدمرة كلياً وجزئياً خلال العدوان، وحداتها السكنية، عدد ساكنيها أسراً وأفراداً وأطفالاً
شكل (4) أعداد المنازل المدمرة بعد العدوان الشامل على قطاع غزة ودرجة تدميرها
شكل (5) يوضح الواردات الفعلية خلال العام 2010 من مواد البناء والاحتياجات الفعلية وكمية العجز
شكل (6) يقارن بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال العام 2011 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز
شكل (7) يقارن بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال العام 2012 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

توطئة

قبيل صدور هذا التقرير الذي يتناول حالة أصحاب المنازل المدمرة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة 2009/1/18-2008/12/27، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدواناً حربياً جديداً على قطاع غزة. جاء العدوان الجديد في وقت لم تنتهِ فيه عملية إعادة اعمار غزة، بما في ذلك إعادة بناء وترميم كافة المنازل التي دمرت خلال العدوان الحربي السابق. وتبعاً لذلك تفاقمت أزمة السكن في قطاع غزة، لتضيف مزيد من التدهور والمعاناة لأوضاع العائلات التي فقدت منازلها بسبب تعرضها للتدمير الكلي أو الجزئي. كما أدى العدوان الحربي الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة، خلال الفترة من 14 إلى 2012/11/21، ولمدة ثمانية أيام متواصلة، إلى عمليات تدمير واسعة النطاق في الممتلكات والأعيان المدنية، فضلاً عن المنشآت والمرافق الحكومية.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد دمرت قوات القوات المحتلة 286 منزلاً سكنياً، تحتوي 505 وحدات سكنية، يقطنها 3008 شخصاً، من بينهم 1488 طفلاً. ومن بين تلك المنازل 126 منزلاً، تحتوي على 191 وحدة سكنية، يقطنها 1229 فرداً، بينهم 710 أطفال، دمرت تدميراً كلياً، وأصبح سكانها بلا مأوى. كما تعرض 160 منزلاً، تحتوي على 314 وحدة سكنية، ويقطنها 1779 فرداً، من بينهم 778 طفلاً، إلى تدمير جزئي بالغ، أصبحت نتيجتها المنازل غير صالحة للسكن.

كما أدت الهجمات الحربية الإسرائيلية وأعمال هدم وتدمير المنازل والمباني السكنية إلى تشريد وتهجير آلاف العائلات الفلسطينية طيلة أيام العدوان. فقد شهدت المناطق الحدودية العازلة، شمال، وسط وجنوب قطاع غزة، عملية نزوح جماعية بعد أن ألقت الطائرات الحربية الإسرائيلية آلاف المنشورات التي طالبت سكان تلك المناطق بإخلاء منازلهم، والتوجه إلى مناطق أخرى داخل مدن ومحافظات القطاع. وتبعاً لذلك اضطرت آلاف العائلات إلى مغادرة منازلها والتوجه نحو مناطق أكثر أمناً، فيما لجأت مئات العائلات الأخرى إلى مدارس وكالة الغوث " الأنروا " ، حيث فتحت الوكالة 13 مدرسة (4 مدارس في محافظة شمال غزة، 8 مدارس في مدينة غزة ومدرسة واحدة في مخيم البريج للاجئين) لاستقبال العائلات التي أخلت منازلها. ويقدر عدد أفراد العائلات التي أخلت منازلها في محافظة شمال غزة فقط، ولجأت إلى مدارس وكالة الغوث بنحو 20000 شخص، نصفهم من الأطفال. وقد عانى خلال أيام العدوان آلاف السكان المدنيين من الآثار النفسية الناجمة عن حالة الخوف والترويع، خاصة النساء والأطفال والمعاقين وكبار السن. وما يزال السكان المدنيون ممن فقدوا وهجروا منازلهم بسبب تعرضها للهجمات الحربية الإسرائيلية، يعيشون حالة من التشتت، قد فقدوا ممتلكاتهم ومقتنياتهم الشخصية، وأثاثهم واحتياجاتهم الشخصية.

و قد جاء العدوان الإسرائيلي الجديد على قطاع غزة قبل الانتهاء من إعادة بناء عدد كبير من المنازل التي دمرتها قوات الاحتلال خلال العدوان الحربي الشامل على قطاع غزة 2009/2008، ليزيد من تفاقم الأزمة السكانية في القطاع. وعليه فإن هذا التقرير يسلط الضوء على حالة أصحاب المنازل التي دمرت خلال العدوان الحربي الإسرائيلي خلال العام 2009/2008، والذين طالت معاناتهم، وامتدت لأربعة أعوام، بسبب تأخير عملية إعادة بناء وترميم منازلهم، وتدهور الأوضاع الإنسانية للمئات من هذه العائلات، التي فقدت منازلها، وأخليت قسرياً واضطرت للعيش في مناطق تبعد عن محيطها الاجتماعي، واضطرت إلى التنقل في أكثر من مأوى مؤقت في انتظار حل أزمتهم التي باتت مستدامة.

ملخص التقرير

- مارست قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سياسة هدم وتدمير المنازل السكنية الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين منذ احتلالها لقطاع غزة في حزيران/ يونيو 1967، وقد تصاعدت حدة وهمجية هذه السياسة منذ بداية انتفاضة الأقصى في التاسع والعشرين من سبتمبر 2000.
- بلغ عدد المنازل التي قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتدميرها منذ بداية انتفاضة الأقصى 11,809 منزلاً، موزعين على مختلف محافظات غزة من بينها 5,114 منزلاً دمرت تدميراً كلياً، و6,695 منزلاً دمر بشكل جزئي.
- مثل العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة (2008-2009) حالة كارثية ونموذجاً صارخاً لعمليات هدم وتدمير منازل السكان المدنيين، فقد أدت المئات من الهجمات البرية، الجوية والبحرية على القطاع إلى تدمير5,403 منازل، منها 2,126 منزلاً دمرت بشكل كلي، و3,277 منزلاً دمرت بشكل جزئي. وتحتوي المنازل المدمرة بشكل كلي على 2,881 وحدة سكنية، وتأوي 3,253 عائلة قوامها 18,750 فرداً. أما المنازل المدمرة بشكل جزئي فتحتوي على 4,925 وحدة سكنية، وتأوي 5,483 عائلة قوامها 32,703 فرداً.
- واصلت القوات الحربية الإسرائيلية سياسة هدم وتدمير المنازل السكنية الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين بعد انتهاء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة بتاريخ 2009/1/19. وبلغ عدد المنازل التي هدمت ودمرت منذ توقف العمليات الحربية وحتى نهاية شهر أكتوبر 2012، 222 منزلاً، موزعة على مختلف محافظات غزة، من بينها 45 منزلاً دمرت تدميراً كلياً، و177 منزلاً دمرت تدميراً جزئياً.
- وخلال الفترة 14-2012/11/21، شنت قوات الاحتلال الاسرائيلي عدواناً حربياً جديداً على قطاع غزة، وأدى العدوان الذي استمر لثمانية أيام متواصلة إلى تدمير 286 منزلاً سكنياً، منها 126 منزلاً دمر تدميراً كلياً، و160 منزلاً دمر بشكل جزئي. وتحتوي المنازل المدمرة كلياً على 191 وحدة سكنية، يقطنها 1229 فرداً، بينهم 710 أطفال، بينما تحتوي المنازل المدمرة بشكل جزئي على 314 وحدة سكنية، يقطنها 1779 فرداً، من بينهم 778 طفلاً.
- خلف الحصار غير القانوني على قطاع غزة، والمستمر منذ 6 سنوات، نتائج كارثية على الحق في المأوى الملائم لسكان القطاع، فقد حرمت تلك السياسة أصحاب المنازل المدمرة من إعادة بناء أو ترميم منازلهم لمدة 3 سنوات بسبب الحظر شبه التام المفروض على دخول مواد البناء إلى القطاع. ولا يقتصر هذا الانتهاك على من فقدوا منازلهم خلال العدوان الحربي على غزة، بل امتد ليشمل آلاف العائلات الأخرى التي تحتاج إلى مساكن جديدة في إطار النمو السكاني الطبيعي خلال سنوات الحصار.
- تسبب الحصار المفروض على قطاع غزة في انخفاض كميات الاسمنت والحديد، التي سمح بتوريدها إلى القطاع خلال العام 2006 (العام الأول للحصار) إلى أدنى معدلاتها، لتصل إلى 8,66% و4,57%، على التوالي، فقط من الاحتياجات السنوية لسكان القطاع.
- تراجعت تلك النسبة في العام 2007 (العام الثاني للحصار) لتصل إلى نحو 5,5% من مادة الأسمنت، و3,8 % من حديد البناء من إجمالي احتياجات السكان في نفس العام.
- وبلغت كمية الاسمنت التي سمح بتوريدها عام 2008 (العام الثالث للحصار، وهو العام الذي شنت في أواخره قوات الاحتلال الإسرائيلي العدوان الحربي على قطاع غزة)، أدني المعدلات على الإطلاق، حيث سمح بدخول أقل من 2% من الاحتياجات الأساسية من مادة الاسمنت، بينما منع توريد أية كميات من حديد البناء كلياً.
- وفي العام 2009 (العام الرابع للحصار) منعت السلطات المحتلة توريد أية كميات من مواد البناء بشكل تام، ولم يتم في هذا العام الشروع في إعادة بناء المنازل المدمرة.
- وفي شهر يونيو من العام 2010، أعلنت السلطات المحتلة عن إدخالها تسهيلات على الحصار المفروض على قطاع غزة، ومن ضمن هذه التسهيلات السماح بتوريد كميات محدودة من مواد البناء لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، ولم تتضمن هذه التسهيلات السماح بتوريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص أو للمواطنين الذين دمرت منازلهم.
- سمحت قوات الاحتلال حتى نهاية العام 2010 بتوريد كميات محدودة جداً من مواد البناء لا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الأساسية. فقد سمحت بتوريد ما لا يتجاوز 0,31% من مادة الاسمنت، و4.67% من مادة حصمة البناء، و0.13% من حديد البناء من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية. وقد تم توريد هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها منظمات دولية تعمل في قطاع غزة.
- كما لا تلبي الكميات التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها خلال العام 2011، الحد الأدنى من احتياجات القطاع، حيث سمح بدخول ما نسبته 5.85% من مادة الاسمنت، و46.59% من مادة حصمة البناء، و 1.6% من حديد البناء من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية.
- وخلال العام 2012، سمحت السلطات المحتلة بتوريد ما نسبته 5.76% فقط من مادة الاسمنت، 58.29% من حصمة البناء، و1.10% من حديد البناء، وهي كميات محدودة جداً من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية.

- تم التوافق على آلية لإعادة بناء المنازل المدمرة خلال العدوان الحربي الشامل على قطاع غزة، تقوم بموجبها عدة جهات بتنفيذ عملية إعادة بناء المنازل، أهمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (اونروا)، المسئولة عن بناء منازل اللاجئين، فيما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة الرحمة، مجلس الإسكان الفلسطيني، إضافة إلى وزارة الإسكان ببناء منازل غير اللاجئين. ووفقاً للآلية تقوم الجهات المذكورة بإعادة بناء المنازل تحت مظلة وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة، حيث تقوم الوزارة بتنسيق عملية بناء المنازل وتحدد الأولوية في ترتيبها.
- يستدل من الإفادات التي أدلت بها الجهات المنفذة لعملية إعادة بناء المنازل، أن السبب الرئيسي في عدم إعادة بناء المنازل المدمرة فور توقف العمليات الحربية هو الحصار غير القانوني الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، ومنع توريد مواد البناء للقطاع الخاص أو للمواطنين في القطاع، وقد تسبب ذلك في تأخير البدء في إعادة بناء المنازل المدمرة لمدة 3 سنوات.
- وقد ساهمت عملية البدء في توريد مواد البناء من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية منذ نحو عامين في تخطي مشكلة الحصار جزئياً، حيث أمكن الاعتماد على تلك المواد في إعادة بناء المئات من المنازل التي دمرت خلال العدوان الشامل على قطاع غزة.
- نظراً لاستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ومنع توريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص وللمواطنين، لجأت الجهات المنفذة لعملية إعادة بناء المنازل إلى آلية جديدة لبناء المنازل المدمرة، تقوم على تقدير قيمة المنزل المدمر، وتسليم صاحب المنزل مبلغ مالي على دفعات ليقوم بإعادة بناء منزله بنفسه، وتحت إشراف الجهة المسئولة عن البناء، وقد تم اللجوء إلى هذه الطريقة نظراً لعدم قدرة المؤسسات الدولية المشرفة على عمليات البناء من الحصول على مواد البناء، لا سيما أنها تشترط توريدها إلى غزة عبر المعابر الحدودية مع إسرائيل، وهو ما ترفضه السلطات المحتلة حتى الآن.
- ما زال نحو 700 منزل من المنازل التي دمرت خلال العدوان على قطاع غزة لم تدخل أية مرحلة من مراحل البناء والانجاز، وترجع الجهات المناط بها إعادة بناء المنازل المدمرة عدم شروعها ببناء هذه المنازل حتى الآن إلى أسباب متعددة، أهمها محدودية التمويل، أو أن المنازل المدمرة كانت مقامة على أرض حكومية، وفي هذه الحالة فإن الجهات المختصة ترفض إعادة بنائها في الوضع التي كانت قائمة عليه، أو وقوع المنزل المدمر في مناطق حدودية خطرة، وتحديداً في المنطقة العازلة البرية قرب الشريط الحدودي مع إسرائيل، وفي هذه الحالة يتعذر الوصول إليها، أو البناء عليها، ولم تقدم الجهات المناط بها إعادة بناء المنازل المدمرة حلولاً جذرية للعائلات التي كانت تسكن تلك المنازل، وتمنحهم حقهم في الحصول على مأوى ملائم، وفقاً لما نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
- يتضح من معظم الإفادات التي أدلى بها أصحاب المنازل المدمرة، والتي لم يتم الشروع في إعادة بنائها حتى الآن، أنهم يعيشون واقعاً غير آمن، ولا يمتلكون المأوى الملائم. فقد شردوا من منازلهم دون إخطار مسبق، ودون أن يتمكنوا من نقل ممتلكاتهم، وما تزال أسرهم مشتتة، بدون مأوى خاص، ويعيش معظمهم في منازل مستأجرة بعيدة عن الخدمات الصحية والتعليمية التي يحتاجها أفراد العائلة، أو في منازل لأقربائهم، أو في خيام بالقرب من منازلهم المدمرة. وقد أنعكس هذا الواقع - التأخر في بناء المنازل المدمرة- سلباً على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية لمئات العائلات في قطاع غزة.

مقدمـــــة

يهدف هذا التقرير إلى الوقوف على واقع الحق في السكن للعائلات التي دمرت منازلها خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة 2008/12/27-2009/1/18. فعلى الرغم أن من القوات المحتلة تواصل منذ بداية الانتفاضة في التاسع والعشرين من العام 2000، وحتى تاريخ صدور هذا التقرير تدمير الممتلكات المدنية، وخاصة المنازل السكنية، بشكل ممنهج، غير أن هذا التقرير يتناول المنازل التي دمرت خلال العدوان الشامل على قطاع غزة، كون أن العدوان مثل حالة كارثية ونموذجاً صارخاً لعمليات هدم وتدمير منازل السكان المدنيين، كما مثل نموذجاً تصعيدياً سافراً في ارتفاع حجم عمليات الهدم والتدمير للمنازل سواء داخل المدن السكنية المكتظة بالسكان أو على امتداد المناطق الحدودية، التي اعتبر العديد منها مناطق منكوبة، وذلك خلال فترة زمنية محدودة (23 يوماً) هي فترة العدوان.

فقد خلف العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع دماراً واسعاً في المنشآت والمرافق الحيوية، ومن ضمنها المباني السكنية، وعانت جراء ذلك الالاف من العائلات التي دمرت منازلها ولم تتمكن من إعادة بنائها بسبب الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، ومنع توريد مواد البناء. وقد تزامن الحظر مع أزمة شديدة عانى منها قطاع الإسكان خلال السنوات الستة الأخيرة، والتي نجمت بشكل أساسي عن أعمال الهدم والتدمير التي طالت آلاف المنازل السكنية، والمرافق العامة خلال سنوات انتفاضة الأقصى، والعدوان الحربي الإسرائيلي، فضلاً عن الاحتياجات السكنية الناجمة عن النمو السكاني الطبيعي في قطاع غزة.

وتسبب ذلك في مأساة إنسانية لنحو 50,000 مواطن من أفراد الأسر الذين فقدوا منازلهم، فقد شردوا منها دون إخطار مسبق، ودون أن يتمكنوا من نقل ممتلكاتهم من داخل منازلهم، وعاش معظمهم ولمدة تزيد عن سنتين في مساكن مؤقتة وشقق مستأجرة وبيوت شبه آيلة للسقوط وخيام، وهم غير قادرين على استئناف حياتهم الطبيعية، حيث حرموا من التمتع بالحياة الكريمة، ولم يتسنَ لمعظمهم الحصول على مياه الشرب النظيفة، وافتقدت مرافقهم المؤقتة الربط بشبكات الصرف الصحي الآمنة.

ولم يساهم اجتماع المانحين الدوليين في مؤتمر شرم الشيخ في مارس من العام 2009، ووعودهم بتقديم تبرعات مالية لاعمار القطاع في تخفيف معاناة السكان الذين فقدوا منازلهم على أيدي القوات المحتلة، ولم يتم إعادة بناؤها أو ترميمها، حيث لم يحدد المانحون موعداً للبدء في اعمار القطاع، وتركوا ذلك مفتوحاً، إلى أن يسمح الاحتلال بفتح المعابر، ومرور المواد الأساسية لعملية الاعمار. وقد ساهم ذلك في استمرار معاناة السكان المدنيين الذين يعيشون ظروفاً قاسية، تتفاقم مع مرور كل يوم بدون البدء في إنهاء مأساتهم.

وقد ساهمت عملية توريد كميات محدودة من مواد البناء الى قطاع غزة عبر الإنفاق على الحدود بين القطاع وجمهورية مصر العربية منذ نحو عامين في انخفاض أزمة السكن بشكل ملحوظ، ورغم أن توريد هذه المواد يتم بشكل متقطع، علاوة على عدم ضمان جودة هذه المواد، وطرق نقلها الى القطاع، فقد عملت جهات متعددة تحت مظلة وزارة الاشغال العامة والإسكان في غزة على إعادة بناء عدد كبير من المنازل التي دمرت خلال العدوان، وقد بلغ عدد المنازل التي اعيد بنائها نحو 2800 منزل من أصل 3500 منزل تم تدميرها خلال العدوان.

ويقدر عدد المنازل التي لم يعاد بناؤها حتى اصدار هذا التقرير نحو 700 منزل (بحسب تقديرات وزارة الأشغال العامة والإسكان)، يعيش أفرادها واقعاً غير آمن، ومن دون مأوى ملائم. وتعيش معظم هذه العائلات في منازل مستأجرة، تبعد أحياناً عن منزلها الاصلي المدمر، وبعيدة عن الخدمات الصحية والتعليمية التي يحتاجها أفراد العائلة، وتعيش عائلات أخرى في منازل لأقربائهم، علاوة على العديد من العائلات التي ما زالت تعيش في خيام بالقرب من منازلها المدمرة. وقد انعكس هذا الواقع - التأخر في بناء المنازل المدمرة- سلباً على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية لأفراد هذه الأسر التي كانت مستقرة في المنازل التي دمرت خلال العدوان على قطاع غزة.

هدم وتدمير المنازل في قطاع غزة خلال انتفاضة الاقصى[1]

لم تتوانى قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي منذ احتلالها لقطاع غزة في حزيران/ يونيو 1967 عن ممارسة سياسة هدم وتدمير المنازل السكنية الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين، وقد تصاعدت حدة هذه السياسة منذ بداية انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر 2000. وقد بلغ عدد المنازل التي قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتدميرها منذ ذلك التاريخ 11,809 منازل، موزعة على مختلف محافظات غزة من بينها 5,114 منزلاً دمرت كلياً، و6,695 منزلاً دمر بشكل جزئي.

منزل المواطن رجب إبراهيم عبد ربه (عزبة عبد ربه) المكون من أربعة طوابق بها ثمانية شقق ويسكنه (20) فرداً دُمر بشكل كامل (تصوير باحث المركز)

جدول (1) أعداد المنازل المدمرة منذ بداية انتفاضة الأقصى

الإجمالي	تدمير كلي	تدمير جزئي
11,809	5,114	6,695

[1] المعلومات الواردة في الجزء المتعلق بهدم المنازل، مأخوذة عن قاعدة البيانات الموثقة لدى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

شكل (1) أعداد المنازل المدمرة منذ بداية انتفاضة الأقصى

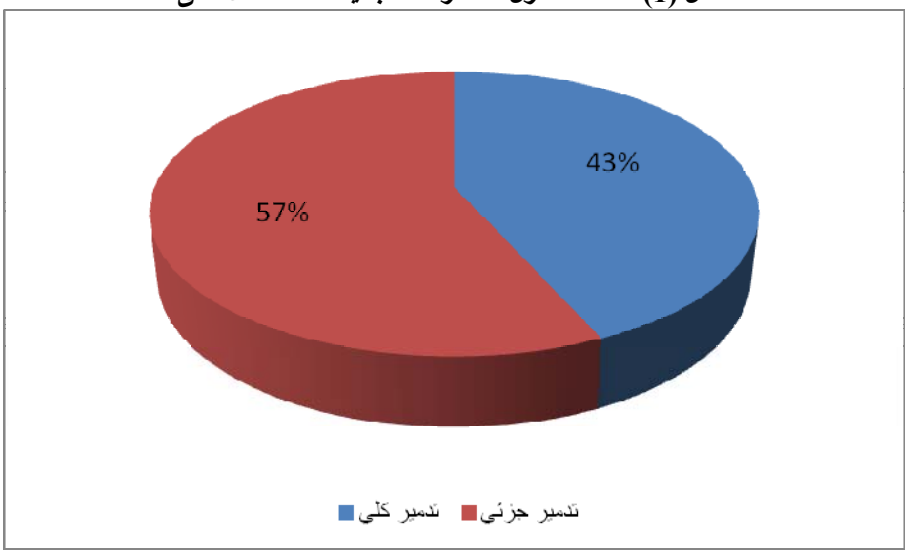

وتحتوي المنازل المدمرة كلياً (5,114 منزلاً) 7,619 وحدة سكنية، يقطنها 8,191 أسرة، تضم 49,130 فرداً بينهم 24,845 طفلاً. فيما تحتوي المنازل المدمرة جزئياً (6,695 منزلاً) 11,199 وحدة سكنية، يقطنها 11,881 أسرة، تضم 73,877 فرداً، بينهم 35,396 طفلاً.

منزل المواطن حلمي جابر (حي التفاح) تم دُمر بشكل كامل، مكون من خمس طبقات، ويقطنه خمس عائلات
(تصوير باحث المركز)

جدول (2) المنازل المدمرة كلياً وجزئياً، وحداتها السكنية، عدد ساكنيها أسراً وأفراداً وأطفالاً

البيان	العدد	الوحدات السكنية	عدد الأسر	عدد الأفراد	عدد الأطفال
التدمير الكلي	5,114	7,619	8,191	49,130	24,845
التدمير الجزئي	6,695	11,199	11,881	73,877	35,396

شكل (2) المنازل المدمرة كلياً وجزئياً، وحداتها السكنية، عدد ساكنيها أسراً وأفراداً وأطفالاً

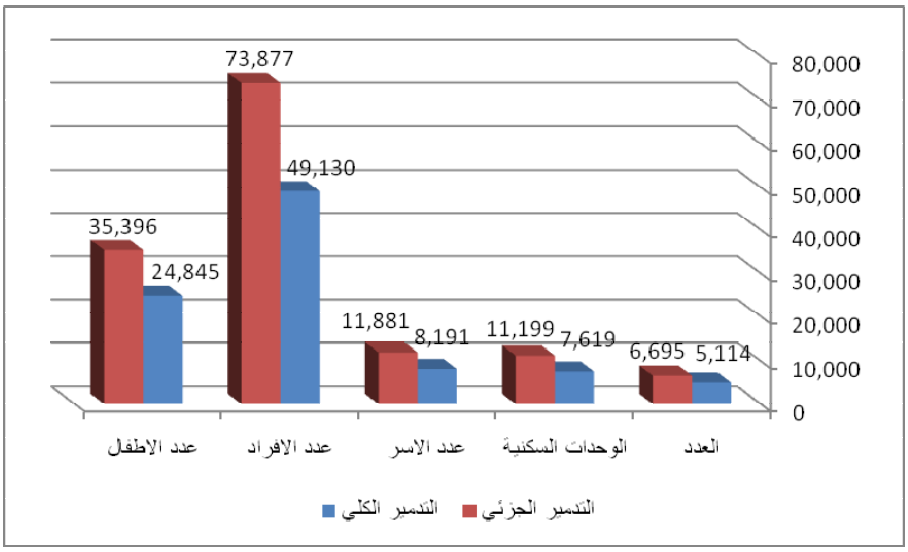

هدم وتدمير المنازل خلال العدوان الحربي الشامل على قطاع غزة

شهدت فترة العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27 حتى 2009/1/18)، تصعيداً سافراً في عمليات الهدم والتدمير للمنازل سواء داخل المدن السكنية المكتظة بالسكان أو على امتداد المناطق الحدودية، واعتبرت العديد من المناطق السكنية مناطق منكوبة، ومثل ذلك حالة كارثية ونموذجاً صارخاً لعمليات هدم وتدمير منازل السكان المدنيين، وذلك خلال فترة زمنية محدودة (23 يوماً) هي فترة العدوان. فقد شنت القوات الحربية الإسرائيلية خلال تلك الفترة المئات من الهجمات الجوية، البحرية والبرية، أدت إلى تدمير5,403 منازل، منها 2,126 منزلاً دمرت بشكل كلي، و3,277 منزلاً دمرت بشكل جزئي. وتحتوي المنازل المدمرة بشكل كلي على 2,881 وحدة سكنية، وتأوى 3,253 عائلة قوامها 18,750 فرداً. أما المنازل المدمرة بشكل جزئي فتحتوي على 4,925 وحدة سكنية، وتأوى 5,483 عائلة قوامها 32,703 فرداً.

جدول (3) المنازل المدمرة كلياً وجزئياً خلال العدوان، وحداتها السكنية، عدد ساكنيها أسراً وأفراداً وأطفالاً

البيان	العدد	الوحدات السكنية	عدد الاسر	عدد الافراد
التدمير الكلي	2,126	2,881	3,253	18,750
التدمير الجزئي	3,277	4,925	5,483	32,703

شكل (3) المنازل المدمرة كلياً وجزئياً خلال العدوان، وحداتها السكنية، عدد ساكنيها أسراً وأفراداً وأطفالاً

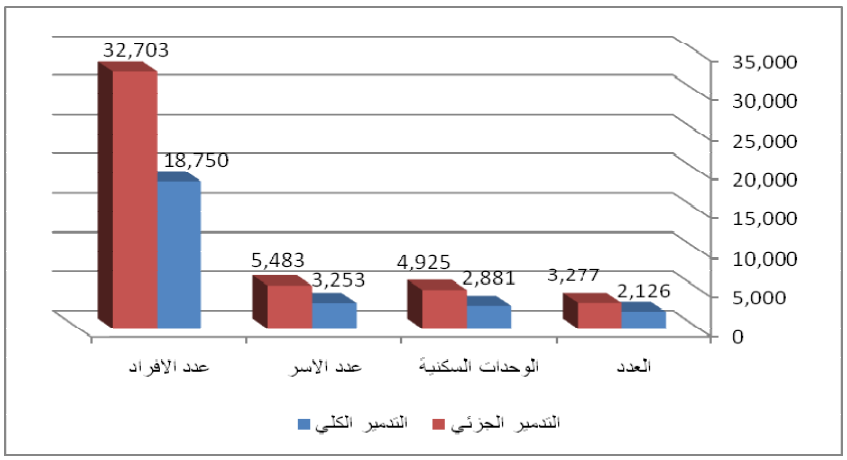

وفضلاً عن ذلك، تعرض نحو 16000 منزلاً آخراً إلى أضرار مختلفة جراء القصف وأعمال التدمير بما في ذلك احتراق العشرات منها في أحياء مختلفة من مدن القطاع. وجراء ذلك عانى نحو 51,453 شخصاً حالة من الترهيب، ما دفعهم إلى إخلاء منازلهم قسراً، وأصبحوا بلا مأوى[2].

(تصوير باحث المركز)

هدم وتدمير المنازل بعد العدوان الشامل على قطاع غزة

وثق المركز قيام القوات الحربية الإسرائيلية، منذ انتهاء العدوان الحربي الشامل الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب) بتاريخ 2009/1/19، وحتى نهاية شهر أكتوبر 2012، بتدمير 222 منزلاً، موزعين على مختلف محافظات غزة، من بينهم 45 منزلاً دُمر كلياً، و177 منزلاً دُمر جزئياً.

جدول (4) أعداد المنازل المدمرة بعد العدوان الشامل على قطاع غزة ودرجة تدميرها

الإجمالي	تدمير كلي	تدمير جزئي
222	45	177

[2] للمزيد، أنظر، **تقرير مدنيون مستهدفون**، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2009 .

شكل (4) أعداد المنازل المدمرة بعد العدوان الشامل على قطاع غزة ودرجة تدميرها

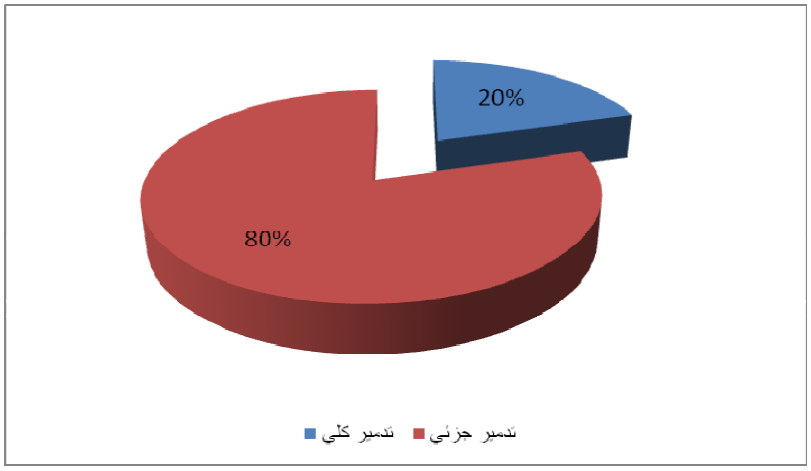

الحصار على قطاع غزة وتأخير بناء المنازل المدمرة خلال العدوان

تسبب الحصار الذي تفرضه السلطات الحربية المحتلة على قطاع غزة، ومنع توريد مواد البناء للقطاع الخاص، في تأخير البدء في عمليات اعادة اعمار قطاع غزة لمدة تزيد عن 3 سنوات. فقد مثل استمرار فرض قوات الاحتلال الاسرائيلي قيوداً على توريد مواد البناء للقطاع السبب الرئيس لانتهاك حق أصحاب المنازل المدمرة في التمتع بالمأوى الملائم. وهذا الانتهاك لا يشمل فقط من فقدوا منازلهم خلال العدوان الحربي على غزة، بل يمتد ليشمل آلاف العائلات الأخرى التي تحتاج إلى مساكن جديدة في إطار النمو السكاني الطبيعي خلال سنوات الحصار.

وكانت سلطات الاحتلال قد فرضت حصاراً شاملاً على القطاع منذ أواخر يونيو من العام 2006، وأعادت تشديده في يونيو 2007، وذلك بعد أن سيطرت حركة حماس على قطاع غزة. وفرضت بموجب هذا الحصار قيوداً مشددة على دخول مواد البناء الى قطاع غزة، وقد شملت هذه القيود كافة انواع مواد البناء، بما في ذلك مادة الأسمنت، مادة الحصمة، فضلاً عن القيود المفروضة على كافة احتياجات البناء من البلاط والسيراميك والدهانات والأخشاب والأدوات الصحية.
ووفقاً لإحصائيات المركز، تقلصت كميات الاسمنت والحديد، التي سمح بدخولها إلى القطاع خلال العام 2006 (العام الأول للحصار) إلى أدنى معدلاتها، لتصل إلى 8,66 % و4,57%، على التوالي، فقط من الاحتياجات السنوية لسكان القطاع. وتراجعت تلك النسبة في العام 2007 (العام الثاني للحصار) لتصل إلى نحو 5,5% من مادة الأسمنت، و3,8% من حديد البناء من إجمالي احتياجات السكان في نفس العام. وبلغت كمية الاسمنت التي سمح بدخولها عام 2008 (العام الثالث للحصار، وهو العام الذي شنت في أواخره قوات الاحتلال الإسرائيلي العدوان الحربي على قطاع غزة)، ادني المعدلات على الإطلاق، حيث سمح بدخول أقل من 2% من الاحتياجات الأساسية من مادة الاسمنت، بينما منعت توريد أية كميات من حديد البناء كلياً. وفي العام 2009 (العام الرابع للحصار) منعت السلطات المحتلة توريد أية كميات من مواد البناء بشكل تام، حيث لم يتم خلال هذا العام الشروع في إعادة بناء المنازل المدمرة.

منزل المواطن سامي علي عبد ربه (جباليا، عزبة عبد ربه) الذي تم تدميره بشكل كامل مكون من طابقين، وبه أربع شقق يسكنه ويأوى (27) فرداً.
(تصوير باحث المركز)

وفي شهر يونيو من العام 2010، أعلنت السلطات المحتلة عن تسهيلات على الحصار المفروض على قطاع غزة، ومن ضمن هذه التسهيلات السماح بتوريد كميات محدودة من مواد البناء لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، ولم تتضمن هذه التسهيلات السماح بمرور مواد البناء لصالح القطاع الخاص أو للمواطنين الذين دمرت منازلهم. وقد سمحت قوات الاحتلال حتى نهاية العام 2010 بتوريد كميات محدودة جداً لا تلبي الحد الادنى من احتياجات القطاع الأساسية، وقد بلغت هذه الكميات: 3,412 طن اسمنت، 42,628 طن حصمة، 1,090 طن حديد فقط. وقد وردت هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، مصلحة مياه بلديات الساحل ومؤسسة أنيرا.

جدول (5) يقارن بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال العام 2010 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

البيان	الاسمنت	الحصمة	حديد البناء
الواردات الفعلية	3,412	42,628	1,090
الاحتياجات الفعلية	1,095,000	912,500	790,000
كمية العجز	1,091,588	869,872	788,910
نسبة الواردات إلى الاحتياجات الفعلية	%0.31	%4.67	%0.13

شكل (5) يوضح الواردات الفعلية خلال العام 2010 من مواد البناء والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

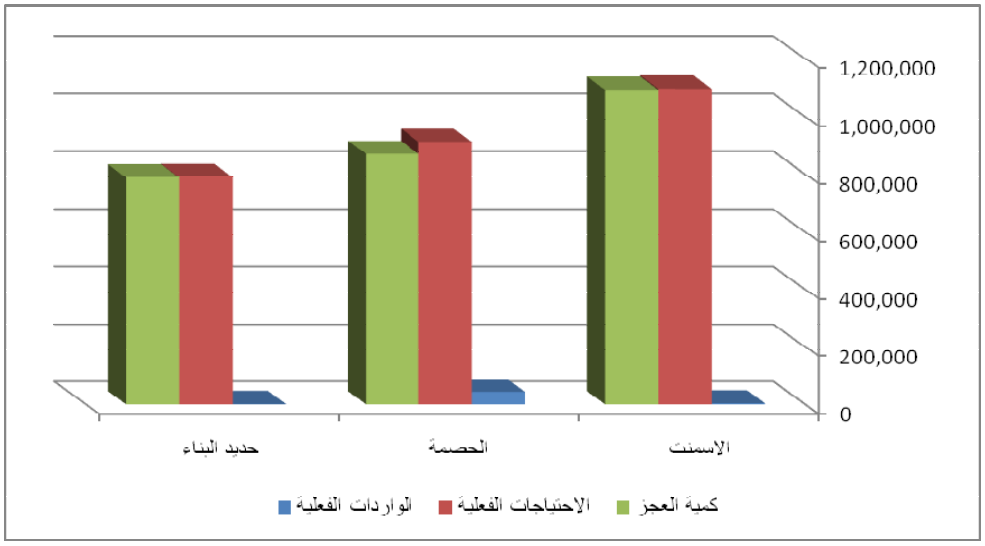

ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ما سمحت السلطات الإسرائيلية المحتلة بتوريده إلى قطاع غزة خلال العام 2010 من مادة الأسمنت لا تتجاوز 0,31% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية. ومن مادة حصمة البناء لا يتجاوز 4.67% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، ومن حديد البناء لا يتجاوز 0.13% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية.

وخلال العام 2011، سمحت قوات الاحتلال بتوريده 64,060 طن أسمنت، 425,500 طن حصمة، 12,671 طن حديد فقط. ولا تلبي الكميات التي سمح بدخولها الحد الأدنى من احتياجات القطاع السنوية في الأوضاع الطبيعية.

جدول (6) يقارن بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال العام 2011 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

البيان	الاسمنت	الحصمة	حديد البناء
الواردات الفعلية	64,060	425,500	12,671
الاحتياجات الفعلية	1,095,000	912,500	790,000
كمية العجز	1,030,940	487,000	777,329
نسبة الواردات إلى الاحتياجات الفعلية	%5.85	%46.59	%1.60

شكل (6) يقارن بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال العام 2011 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

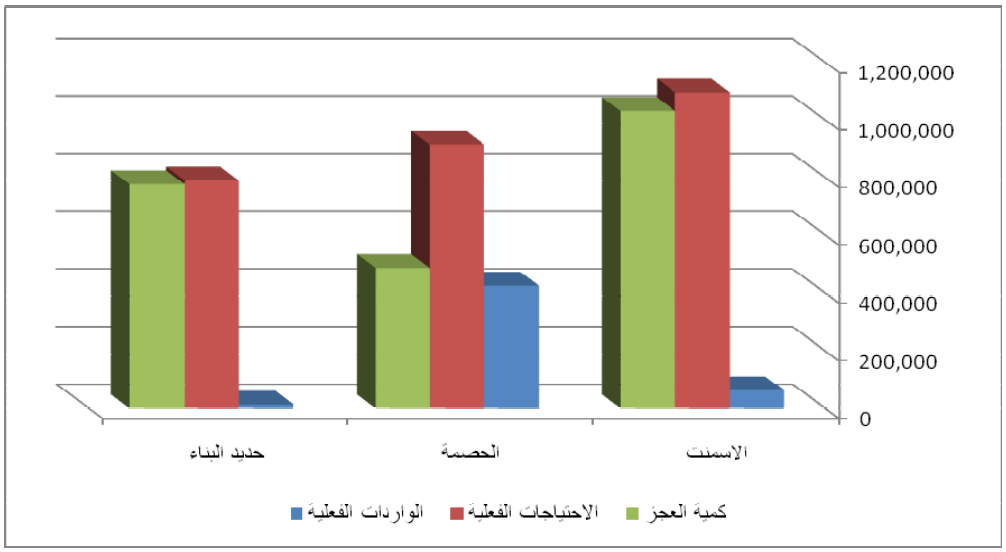

ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ما سمحت السلطات المحتلة بتوريده إلى قطاع غزة خلال العام 2011 من مادة الأسمنت لا يتجاوز 5.85% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، ومن مادة حصمة البناء لا يتجاوز 46.59% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، ومن حديد البناء لا يتجاوز 1.60% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية.

كما لا تلبي الكميات التي سمحت قوات الاحتلال بتوريدها خلال العام 2012، الحد الأدنى من احتياجات القطاع السنوية في الأوضاع الطبيعية،حيث سمح بدخول 63,111 طن أسمنت، 531,976 طن حصمة، 8,709 طن حديد فقط.

جدول (7) يقارن بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال العام 2012 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

البيان	الاسمنت	الحصمة	حديد البناء
الواردات الفعلية	63,111	531,976	8,709
الاحتياجات الفعلية	1,095,000	912,500	790,000
كمية العجز	1,031,889	380,524	781,291
نسبة الواردات إلى الاحتياجات الفعلية	%5.76	%58.29	%1.10

شكل (7) يقارن بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال العام 2012 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

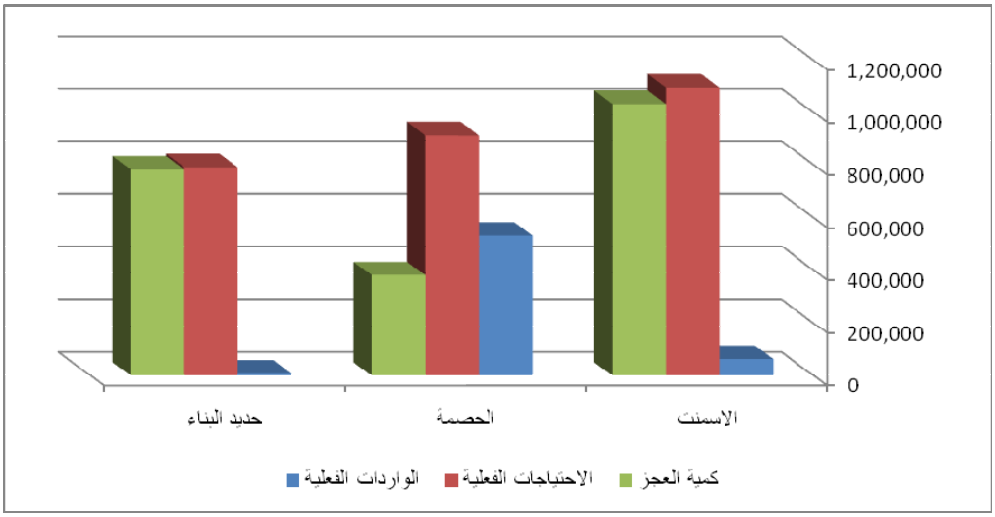

ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ما سمحت قوات الاحتلال بدخوله إلى قطاع غزة خلال العام 2012 من مادة الأسمنت لا يتجاوز **5.76%** من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، ومن مادة حصمة البناء لا يتجاوز **58.29%** من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، ومن حديد البناء لا يتجاوز **1.10%** من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية.

(تصوير باحث المركز)

إفادات لأصحاب المنازل المدمرة خلال العدوان التي لم يتم إعادة بنائها

ما زالت 700 عائلة من سكان قطاع غزة تعيش أوضاعاً كارثية بسبب عدم إعادة بناء منازلها التي كانت تسكنها قبل تدميرها خلال العدوان الحربي الشامل على قطاع غزة. ويعيش أفراد هذه العائلات واقعاً غير آمن، ومن دون مأوى ملائم. وتعيش معظم هذه العائلات في منازل مستأجرة، تبعد أحياناً عن منزلها الأصلي المدمر، وبعيدة عن الخدمات الصحية والتعليمية التي يحتاجها أفراد العائلة، وتعيش عائلات أخرى في منازل لأقربائهم، علاوة على العديد من العائلات التي ما زالت تعيش في خيام بالقرب من منازلها المدمرة. وقد انعكس هذا الواقع - التأخر في بناء المنازل المدمرة- سلباً على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية لأفراد هذه الأسر التي كانت مستقرة في المنازل التي دمرت خلال العدوان على قطاع غزة.

الحالة رقم 1

أفاد المواطن **موسى عيسى سليم ابو راشد**، متزوج، وأب لثلاثة أطفال، عاطل عن العمل، من سكان عزبة عبد ربه - جباليا البلد، لباحث المركز بما يلي:

"أسكن منذ صغري في عزبة عبد ربه الواقعة في جباليا البلد – شمال غزة. ترعرعت وكبرت في هذه المنطقة، وتزوجت عام 1999، ورزقت بـ 3 أطفال (ولدان وبنت)، وسكنت في منزل مساحته 120 متر مربع مكون من غرفتين ومطبخ ودورة مياه. مع بداية العدوان الشامل على قطاع غزة أواخر عام 2008 بقيت في منزلي، ومع اشتداد عمليات القصف وتقدم القوات البرية الاسرائيلية غادرت منزلي بتاريخ 2009/1/7، وتوجهت إلى مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين تقع في معسكر جباليا للاحتماء بها من الهجمات الإسرائيلية، ومكثت أنا وعائلتي في المدرسة حتى انتهاء العدوان على القطاع وانسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة عزبة عبد ربه، التي يقع فيها منزلي بتاريخ 2009/1/18. وفور الانسحاب توجهت لمنزلي فوجدته مدمراً، وجرافات الاحتلال الاسرائيلية قد سوته بالأرض، وبسبب عدم ملكيتي لمأوى آخر، استأجرت حواصل "محلات" تقع على دوار زمو قرب جباليا البلد. عشت داخل هذه الحواصل لمدة 16 شهراً، وكانت وكالة الغوث تمنحني مبلغ وقدره 100 دولار شهرياً (نحو 400 شيكل) لتغطية السكن، في حين أن صاحب المنزل يتقاضى مني 600 شهرياً. ومع صعوبة المعيشة وعدم مقدرتي على الالتحاق بعمل، لتوفير مصاريف المنزل الإضافية، لأنني أجريت عملية الغضروف في الظهر عام 2011، اضطررت للعودة إلى مكان منزلي المدمر، وبناء منزل من الصفيح، والحقيقة ان هذا المنزل لا يصلح لاستيعاب البشر، خاصة أن المنطقة تعتبر نائية وتكثر فيها الزواحف والكلاب الضالة، اضافة الى عدم ملائمة المسكن للحر الشديد في الصيف والبرد القارص في الشتاء. وقد توجهت أكثر من مرة لوزارة الاسكان في مدينة غزة ولوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وطالبت ببناء منزل لي بديلاً عن المنزل الذي تهدم، ولأنني لاجئ أبلغوني أن وكالة الغوث هي الجهة المسئولة عن توفير السكن لي. توجهت لوكالة الغوث، مطالباً اياهم ببناء المنزل، فطلبوا مني توفير قطعة أرض ملكاً لي ومسجلة باسمي، وليس أرض حكومية للبناء عليها، حيث كان منزلي الذي دمرته قوات الاحتلال يقع في أرض حكومية، وأجد صعوبة كبيرة في شراء قطعة أرض جديدة نظرًا للأوضاع الاقتصادية القاسية التي أعيشها وعائلتي. لذلك ما زلت أعيش في بيت الصفيح الذي أقمته جوار منزلي المدمر، ولم أجد مساعدة من أحد حتى الآن في توفير منزل جديد أو بناء منزلي المدمر. ونتج عن الأوضاع المتردية التي أعيشها مشكلة أخرى يعانيها أطفالي الطلاب في مدارس وكالة الغوث في مخيم جباليا،حيث بدأت ألاحظ خلال العامين الماضيين تدني مستواهم الدراسي، خاصة مع عدم وجود بيئة ومنزل مناسبين للدراسة".

(تصوير باحث المركز)

الحالة رقم 2

أفادت المواطنة **عفاف أبو ضاهر**، 37 عاماً، من سكان بلدة القرارة في مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، متزوجة وأم لعدد أطفال، لباحث المركز بما يلي:

" هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزلنا أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ولا زلنا حتى الآن نعيش مشردين في خيمة مصنوعة من الصفيح والنايلون، حيث أنني لا أعمل، وليس لدي أي دخل مادي استطيع بموجبه إعادة بناء منزلنا أو حتى توفير احتياجات العائلة. كان منزلنا على بعد نحو 300 متر من السياج الحدودي، وقد شهدت منطقة سكننا حوادث متكررة لإطلاق النار والقصف وإطلاق الصواريخ، ولم يتمكن أطفالي في بعض الأحيان من التوجه إلى مدارسهم. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي بين الحين والآخر تتوغل في المنطقة وتقوم باعتقال بعض الأشخاص منها. وفي أحد الأيام، طلب منا جنود الاحتلال عبر مكبرات الصوت مغادرة منازلنا لأنها ستتعرض للاستهداف. لم يكن لنا أي مكان لنتوجه إليه، ولكننا غادرنا المنطقة وتوجهنا مع عائلات أخرى إلى المدرسة التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في القرارة. وبعد يومين من مطالبتنا بمغادرة المنزل، تم هدم منزلي وتدميره بشكل كامل. غادر معظم السكان المنطقة ولكن البعض بقي فيها. أتذكر بأن إبن عم زوجي بقي في المنطقة وقد قتل في داخل منزله، كما دمرت قوات الاحتلال 120 منزلاً في المنطقة خلال العدوان. بقيت عائلتنا في مدرسة الوكالة لنحو شهر قبل أن نستأجر منزلاً متواضعاً في بلدة القرارة، حيث سكنا فيه لمدة شهر آخر. كان الاعتقاد السائد لدينا وقتها بأننا سنعود إلى أرضنا وبأن جهة ما سيساعدنا في إعادة بناء منزلنا، ولكن ذلك لم يحدث. ولم يكن بمقدورنا الاستمرار في استئجار منزل لأن مبلغ الإيجار كان مرتفعاً. بعد ذلك، نصبنا خيمة على أنقاض منزلنا المهدوم وعشنا فيها. أصبحت الحياة مع مرور السنوات أكثر صعوبة، خاصة مع عدم وجود سقف ملائم فوق رؤوسنا، فالوضع صعب جداً بالنسبة لنا جميعاً، حيث أنام مع أطفالي في غرفة واحدة على مراتب على الأرض، ولا يوجد جدار في أحد الجوانب، هنا أطبخ وهنا ننام. في فصل الشتاء الماضي غطى المنزل خيمتنا، ولم نتمكن من النوم. وقد حاولنا أن نغير النايلون الموجود فوق السقف، ولكن ذلك لم يكن مجدياًلا يستطيع أطفالي استضافة أصدقائهم في خيمتنا، لانها غير مناسبة، لذا فإنهم يلتقون بأصدقائهم في الشارع. كانت أوضاعنا قبل تدمير منزلنا جيدة، فقد كانت مساحة أرضنا 7 دونمات، وكنا نمتلك منزلاً ومزرعة هناك. وكانت لدينا نحو 700 شجرة زيتون، وكنا نربي الخراف والدجاج والأبقار، حيث كنا نبيع الحليب والجبنة التي نصنعها، وكان لدينا دخل ثابت يغطي احتياجاتنا. أما الآن، ليس لأحد منا وظيفة، وبالكاد نحيا. الأرض صغيرة جداً ولا تكفي لإنشاء أي مشروع. ويذهب اثنان من أطفالنا فقط إلى المدرسة، فيما يبقى الآخرون في المنزل لمساعدة والدهم في أعمال غير دائمة وفي جمع البقايا من المباني. إننا نعتمد على المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة. زوجي مريض وهو بالكاد يستطيع أن يعمل، حيث يحصل على راتب بقيمة 800 شيكل لقاء عمله في الحكومة لمدة شهر أو شهرين في العام، ويحول المال فقط دون موتنا. يعاني أطفالي من الصدمة جراء الحرب، وأعاني أنا أيضاً من الكوابيس في منامي، فقد رأى أحد أبنائي ثلاثة من القتلى بينهم طفلاً قطعت رأسه. وقد أصيب بالصدمة نتيجة لذلك، حيث يستيقظ ليلاً من نومه وهو يصرخ، وبدأ أيضاً يسير وهو نائم. أنا أيضاً أعاني من الكوابيس، ولكني أحاول تقديم النصح لأطفالي، وتوضيح ما حدث لهم. ويقوم موظفون من برنامج غزة للصحة النفسية بزيارتنا من وقت لآخر لتقديم الاستشارات لنا. كنا نمتلك منزلاً وكانت الحياة تسير جيداً، ولكننا فقدنا كل شيء فجأة. إنني أسعى لإعالة أطفالي، وأريدهم أن يعيشوا لا أن يصارعوا من أجل البقاء. أريد أن أعمل وأن أدخر وأن أعيش بسلام. لا أعلم ماذا يمكنني أن أتوقع في المستقبل. كل ما أعرفه الآن أن كل شيء سيء. إننا لاجئون قدمنا من بئر السبع، لذا يفترض أن تقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بتوفير وحدة سكنية لنا، ولكننا لا نزال ننتظر الحصول على منزل منذ سنوات، ولا نعلم متى سنحصل عليه، ولكننا فقط سننتظر، كالعادة."

(تصوير باحث المركز)

الحالة رقم 3

أفاد المواطن **علي سويلم علي أبو سبت**، 43 عاماً، متزوج وأب لـ 7 أبناء، من سكان القرارة، شرق خان يونس، عاطل عن العمل، لباحث المركز، بما يلي:

"في مطلع يناير 2009، وأثناء العدوان الاسرائيلي الشامل على قطاع غزة، توغلت قوة اسرائيلية من موقع كوسوفيم العسكري باتجاه المنطقة التي أسكن فيها، والتي تبعد حوالي 700 متر عن الشريط الحدودي، وقامت تلك القوة بتدمير عدد كبير من المنازل، من ضمنها منزلي، المكون من طابق أرضي مسقوف بالباطون، ومساحته 160 متراً مربعاً. ومنذ ذلك الوقت أسكن في منزل مستأجر، عبارة عن شقة سكنية مساحتها 100 متر مربع، مكونة من 3 غرف ومنافعها، ضمن بناية سكنية غرب حي الفرا في القرارة، وهي منطقة تبعد نحو 2500 متر عن منطقة سكني الأصلية. منذ تدمير منزلي أعاني بشدة من ظرف حياتي الحالية، فقد تنقلت بين 7 بيوت مستأجرة، بخلاف السكن في المدارس خلال أيام العدوان. فقد اضطررت، أنا وأسرتي، للإقامة داخل مدرسة القرارة التابعة لوكالة الغوث، حيث تم فتحها حينها كمركز للإيواء، واستمرت اقامتنا فيها، كعشرات الأسر الأخرى حتى انتهاء العمليات العدوانية الاسرائيلية. وقد استأجرت بعد انتهاء العدوان مباشرة شقة للسكن فيها على نفقتي الخاصة لأننا لم نجد من يتحدث عن مصير أصحاب المنازل المدمرة وسبل الشروع في بنائها. في شهر مارس 2009، تلقيت مبلغ بقيمة 5000 دولار من وكالة الغوث، انفقته على دفعات الإيجار، وبعد انفاق كامل المبلغ، أصبحت الوكالة تسدد لي مبلغ 370 دولار كل ثلاثة أشهر (123 دولاراً شهرياً)، وهو مبلغ قليل لا يكفي لتسديد قيمة الإيجار، حيث تبلغ قيمة إيجار المنزل الذي أسكن فيه حالياً 600 شيكل شهرياً. لذلك اضطررت منذ تدمير منزلي وحتى الآن الى التنقل بين 7 منازل سكنية في مناطق متفرقة بعيدة عن مكان سكني الأصلي، وكان سبب التنقل ارتفاع ايجار المنازل، او طلب المؤجرين رفع قيمة الإيجار، وقد اضطرني ذلك إلى الاستنجار في وادي السلقا البعيدة كثيراً عن منطقة سكني الأصلية. وجراء التنقل والبعد عن مكان السكن الأصلي، عانيت من انتقال أبنائي إلى مدارس جديدة، حيث يوجد لي 3 أبناء ملتحقين بالمدارس هم: قدوى 14 عاماً في الصف الثالث الإعدادي، راوية 11 عامًا في الصف السادس الابتدائي، عمر 10 أعوام في الصف الخامس الابتدائي. كان أبنائي يدرسون في مدرسة المعري المجاورة لمنزلي المدمر، وبعد تدمير المنزل وانتقالنا الى منطقة اخرى بعيدة عن المدرسة، اضطررت الى نقلهم الى مدرسة عيلبون الحكومية لقربها من الشقة المستأجرة. وجراء الأوضاع المتردية التي يعيشها كامل أفراد الأسرة، والانتقال المتكرر في المنازل والمدارس لاحظت تراجعاً ملحوظاً لدى اثنين منهم هم عمر وقدوي، وقد اضطررت على أثر ذلك إلى إعادتهم إلى مدرسة المعري، رغم أنها تبعد مسافة طويلة عن منزلنا الجديد (المستأجر). كانت المعاناة الأكبر عندما انتقلنا للسكن في وادي السلقا منذ شهرين، بحيث أصبح أبنائي يضطرون للسير مسافات طويلة للوصول إلى المدرسة. بخصوص موضوع إعادة بناء منزلي فهمت من الجهات التي أتابع معها سواء وكالة الغوث أو وزارة الأشغال العامة والإسكان أن إمكانية إعادة بناء المنزل مرتبطة بتوفير قطعة أرض، المشكلة أنني لا أمتلك قطعة أرض خلاف التي كان يقام عليها المنزل السابق، والتي تصنف على أنها تقع في منطقة خطيرة، ولا يمكن اعادة البناء عليها، في حين أن معظم جيراني وأقاربي ممن دمرت منازلهم خلال العدوان، قد أعيد بناء منازلهم بعد أن وفروا قطعة أرض بديلة، حيث يقوم نظام إعادة بناء المنازل على توفير سند ملكية لقطعة أرض، والذهاب للأشغال العامة التي تحدد جهة تنفيذ الملف، والتي بدورها تطلب عقد الأرض وعدم ممانعة البلدية، وخارطة البيت، وورقة الهدم الصادرة عن الأشغال، وفي حال كانت الأوراق مستوفية يقبل الملف، ويُعطى صاحب المنزل المدمر مبلغ من المال يقدر نسبة الى المنزل الذي تم تدميره وعدد أفراد الأسرة، ليشرع في اعادة بناء منزله على مراحل. يضاف إلى المعاناة الناتجة عن التشرد والانتقال من مكان السكن، بعدي عن سكن عائلتي ووالدي وجيراني. أنا الآن في مشكلة كبيرة، تواصلت مع الوكالة عدة مرات لحل مشكلتي وبناء منزل لإيواني وإيواء عائلتي، غير أن اشتراط الجهات المختصة توفير قطعة أرض يحول دون ذلك، يعيش في مثل هذه المشكلة نحو 20 عائلة أخرى في المنطقة التي كنت أسكن فيها، ومعاناتهم تتزايد مع مرور الوقت. ما نطالب به أن يتم البناء لنا في المحررات مثل مشاريع الحي الهولندي والحي الياباني".

(تصوير باحث المركز)

الحالة رقم 4

أفاد المواطن **فوزي اشتيوي حسن أبو سنجر**، 48 عاماً، متزوج وأب لـ 9 أبناء، عاطل عن العمل، من سكان حي الجنينة في مدينة رفح، لباحث المركز بما يلي:

"بتاريخ 2008/12/30، وفي حوالي الساعة 4:15 فجراً، قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية منزل المواطن عدنان يوسف ريان الواقع في شارع مصر في حي الجنينة في مدينة رفح، بحجة انتمائه للمقاومة الفلسطينية، وتم قصف المنزل وأدى ذلك إلى تدميره كلياً، وتدمير عدة منازل حوله ووقوع أضرار مادية في منازل أخرى، وأسفر القصف كذلك عن إصابة 11 مواطناً كانوا نائمين في منازلهم من بينهم زوجتي صافية، وابني هيثم 17 عاماً. وكان منزلي ومنزل أخي عادل من بين المنازل المدمرة، بسبب قربهم الشديد من منزل ريان المستهدف. تبلغ مساحة منزلي المدمر حوالي 120 متر مربع، مسقوف بالصفيح، وفيه غرفة واحدة وصالة ومطبخ ودورة مياه، وأسرتي مكونة من 11 فردًا (أنا وزوجتي و9 أبناء)، وضعي الاقتصادي متردي جدًا لعدم قدرتي على العمل، حيث أنني أعاني من انزلاق غضروفي في العمود الفقري وضعف شديد في البصر، بالكاد استطيع تدبير أمور أسرتي اليومية، وزاد من أعبائي تدمير منزلي، وانتقالي للسكن في منزل بالإيجار مقابل 100 دولار شهريًا، تسددها وكالة الغوث نظراً لأنني لاجئ، وفي المقابل أنفق على أسرتي من مساعدات أتلقاها من وزارة الشؤون الاجتماعية. إن ما أحصل عليه غير كاف للإنفاق على أسرة كبيرة، لديها اثنين يدرسون في الجامعات، والبقية تدرس في المدارس. وتكاليف الحياة في ازدياد. تلقيت عدة وعود لبناء منزلي المدمر منذ 4 سنوات إلا انه لم يتم الشروع في إعادة بناؤه حتى الآن، ومنذ نحو شهر تلقيت وعودًا جديدة ببنائه غير أن ذلك لم يتحقق".

(تصوير باحث المركز)

الحالة رقم 5

أفاد المواطن **وحيد عاطف أحمد نبهان**، 29 عاماً، موظف من مدينة غزة، حي التفاح، متزوج وأب لطفلين، لباحث المركز بما يلي:

" كنت قبل العدوان الشامل على قطاع غزة أسكن في شقة سكنية ضمن بناية مكونة من ثلاثة طوابق. كانت شقتي التي تبلغ مساحتها 100 متر في الطابق الثالث. يوجد بجانب المبنى الذي اقطن فيه قطعة أرض مساحتها 305 أمتار مربعة تملكها والدتي، مقام عليها منزل طابق أرضي مساحته 150 متر مربع مسقوف بالأسبوتس. كان والدي ووالدتي وإخواني التسعة (ستة اخوة شباب وثلاثة فتيات)، منهم طفلين اثنين هما: ايهاب 15 عاما، وهيفاء 9 أعوام، إضافة إلى شقيقتي المعاقة ميرفت 28 عامًا، وهي تعاني من شلل دماغي. بتاريخ 2008/12/29، وأثناء العدوان الحربي الاسرائيلي الشامل على قطاع غزة، خرجنا من المنطقة وتوجهنا إلى منزل جدي في مخيم جباليا، وأقمنا معه لمدة 3 أيام، وبعد تعرض المنطقة للقصف انتقلنا الى مدرسة الفالوجا في مخيم جباليا الى حين انتهاء العدوان. وفور توقف العمليات الحربية الاسرائيلية عدنا إلى منطقة سكني، فوجدنا منزلنا وقد دمر بالكامل، كذلك تم تدمير منزل والدتي الملاصق لمنزلي، ولتوفير مكان للسكن استأجرت منزل في جباليا البلد. تم تعويض والدتي وبناء منزل لها على مساحة 130 متر مربع، والذي قام ببنائه المجلس الفلسطيني للاعمار بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة. في المقابل لم يتم حتى اللحظة تعويضي، وأنا أسكن حاليًا مع والدتي، وما زلت ابذل كل مجهوداتي من أجل أن يتم بناء منزلي. توجهت الى وزارة الاسكان وأخبروني بأن اسمي مدرج لدى جمعية الرحمة، وعندما ذهبت للجمعية وجدت اسمي مدرج فعلاً، وطلبوا مني خرائط للبناء، وقمت بإعداد ذلك بالإضافة إلى رخصة البناء وأوراق الطابو وكل اجراءات البناء وقمت بإرسالها إلى جمعية الرحمة، وفي الجمعية أخبروني أنه لا يوجد لي اسم الآن، فاستفسرت عن الأمر، فاخبروني أن هذا الإجراء من قبل وزارة الاسكان والأشغال العامة، فتوجهت إلى الوزارة لأعرف المشكل، فاخبروني أن المنزل الذي تم بناءة للوالدة يكفي. في الحقيقة المعيشة في منزل والدتي لا يناسب عائلتي التي كنت أعيش معها في شقة سكنية مستقلة. من الجدير ذكره أن شقيقتي هيفاء تذهب يوميًا إلى مدرستها التي تقع في جباليا البلد سيراً على الأقدام حيث تسير مسافة 2 كيلو متر، وكذلك شقيقي ايهاب الذي يدرس في مدرسة شهداء جباليا وتبعد مدرسته عن المنزل مسافة 2 كيلومتر وهو يذهب إليها سيراً على الأقدام".

(تصوير باحث المركز)

الحالة رقم 6

أفاد المواطن **محمد عبد الرحمن عطيوة أبو شعر**، 51 عاماً، من سكان دير البلح في المحافظة الوسطى، متزوج من ثلاثة سيدات، عدد أفراد أسرته 20 فرداً، منهم 7 أطفال، لباحث المركز بما يلي:

"كنت أسكن في قرية وادي السلقا شرق دير البلح – منطقة أبو شعر، وتبعد هذه المنطقة عن الشريط الحدودي مسافة تقدر بنحو من 700 إلى 800 متر . أثناء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، توغلت قوة اسرائيلية في المنطقة التي نسكن فيها، ورافق ذلك إطلاق نار كثيف وقصف من الطيران الحربي، وفي ظل هذه الأوضاع اضطررنا إلى مغادرة المنطقة، ولجأنا الى مدرسة المزرعة. وبتاريخ 2009/1/7، قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بتجريف منزلي المكون من طابق واحد مقام على مساحة 220 متر مربع مسقوف بالأسبتوس، وقد تم تجريفه بكامل محتوياته، وتم تجريف المنازل المجاورة لمنزلي وجميعها تعود لعائلتي أبو شعر وأبو مساعد. بعد حوالي شهر تم نقلنا بواسطة وكالة الغوث إلى نادي الخدمات التي تشرف عليه في معسكر دير البلح، وأقمنا فيه لمدة 3 شهور، وقامت الوكالة بإعطاء كل عائلة 5000 دولار للإيجار لمدة 3 سنوات، فاستأجرت شقتين، وحصلت على شقة بدون إيجار في الأبراج التابعة للحكومة في دير البلح بالقرب من كلية فلسطين التقنية. عند انتهاء الثلاث سنوات، بدأت وكالة الغوث بصرف مبلغ شهري للإيجار قيمته 150 دولار فقط لكل عائلتي التي لا تكفيها شقة واحدة، حيث أن تكلفة إيجار الشقتين التي أعيش فيهما الآن 1200 شيكل (واحدة 700 والأخرى 500). أنا عاطل عن العمل، وأعيش على المساعدات المقدمة من وكالة الغوث والشؤون الاجتماعية، وحياتي المعيشية صعبة للغاية. أبنائي يذهبون إلى المدارس سيراً على الإقدام، لعدم وجود مال معي، على الرغم من أن منزلنا يبعد عن مدرستهم أكثر من كيلومتر، أما أبنائي الشباب عاطلون لا يجدون عملاً، كما أن الشقتين التي نسكنهما غير صالحتين للسكن، بسبب عدم وجود أثاث ملائم لطبيعة احتياجاتنا. قبل 6 شهور أبلغني باحث الوكالة بأن اسمي مدرج للبناء على مساحة 180 متر مربع، وأن الوكالة تشترط قيامي بتوفير قطعة ارض خالية للبناء عليها، حيث ابلغوني أن الأرض التي كان يقام عليها منزلي المدمر غير آمنة للسكن، وقد أبلغت الوكالة بأنني غير قادر على توفير قطعة أرض بديلة، فأبلغوني بأنه عندما يقام مشروع بناء عمارات سكنية للوكالة سيتم إدراج اسمي في قائمة السكن، وسيتم تسليمي وحدة سكنية، غير أن ذلك لم يحدث حتى الآن. إنني أحلم أن يكون لي سكنًا آمنًا ملكًا لي بديلاً عن منزلي المدمر. وقد ناشدت الجهات المختصة بتوفير قطعة أرض بديلة لكي أقوم بالبناء عليها".

(تصوير باحث المركز)

الحالة رقم 7

أفادت المواطنة **وداد طلب مسلم أبو ظاهر**، 42 عاما، من سكان منطقة القرارة شرق خان يونس، متزوجة وأم لـ 10 أبناء، لباحث المركز بما يلي:

"كنت أسكن في منزلي المكون من طابق أرضي مسقوف بالاسبستوس، ومقام على مساحة 160 م2، ويبعد حوالي 400 متر عن الشريط الحدودي مع اسرائيل. خلال العدوان اضطررنا إلى إخلاء المنزل مثل عشرات العائلات التي تقطن منطقتنا بعد قيام قوات الاحتلال بإلقاء مناشير تحذيرية، ولجأنا إلى إحدى المدارس التابعة لوكالة الغوث في منطقة القرارة، وقد فتحت لإيواء المواطنين خلال فترة العدوان. وأثناء إقامتنا في المدرسة كانت معيشتنا صعبة للغاية، حيث الاكتظاظ الكبير. بعد العدوان اكتشفنا أن منزلنا تم تدميره ضمن منازل المنطقة حيث تم مسح الحي بالكامل. إضافة لتدمير منزلي تم تدمير منزل ابني عمر وأسرته المكونة من 8 أفراد، كما تم تدمير منزل ابني فتحي وأسرته المكونة من 3 أفراد، وأيضاً تم تدمير منزل ابني صقر وأسرته المكونة من 6 أفراد. لذلك انتقلنا بعد مغادرة المدرسة عند انتهاء العدوان، إلى منزل مستأجر في السطر الشرقي في خان يونس بقيمة 150 دولار شهرياً، علماً بأن الوكالة تدفع لنا 300 دولار كل ثلاثة أشهر. أقمنا في المنزل المستأجر عام ونصف، وكانت حياتنا فيه صعبة لأنه يقع على الشارع العام، وكانت مياه الامطار تدخل على بيتنا، كما أن شمل العائلة قد تشتت، فكل ابن من أبنائي استأجر منزل في منطقة مختلفة. لذلك استأجر زوجي قطعة ارض 500 م2 في منطقة القرارة، وأقام عليها كشك عبارة عن غرفتين من الصفيح ومنافعهم، وقام أبنائي بإقامة غرف صفيح بجانبنا. خلال السنوات الأربعة الماضية سعينا من اجل اعادة بناء منازلنا المدمرة، وقدمنا كافة الاوراق الثبوتية لوكالة الغوث التي نقع تحت اختصاصها كوننا لاجئين، غير أنه حتى الآن لم يتم بناء منازلنا بسبب عدم توفر قطعة أرض بديلة يمكن أن نعيد البناء عليها، فلا نحن نمتلك ولا ابنائي اية قطعة أرض بديلة، ولا نمتلك مال لشراء قطعة ارض يمكن البناء عليها. أوضاعنا الآن صعبة للغاية فابنتي ألفت التي أنهت الثانوية العامة لا تستطيع الذهاب إلى الجامعة بسبب اوضاعنا المعيشية المتردية، ويعيش كل ابن من ابنائي مع اسرته في غرفة واحدة. إن الذي اضطرنا للسكن في هذه الأكشاك عدم بناء منازلنا المدمرة، وفي المقابل إن المبلغ المقدم من الوكالة قليل لا يكفي لاستئجار منزل بحالة جيدة، ولا يوجد لدينا مصدر دخل اخر يمكن المساعدة من خلاله".

(تصوير باحث المركز)

الحالة رقم 8

أفاد المواطن حسن النجار، 62 عاماً، متزوج وأب لـ 12 طفلاً، من بلدة خزاعة شرق مدينة خان يونس لباحث المركز بما يلي:

" قبل أكثر من ثلاث سنوات، وتحديداً بتاريخ 11 يناير 2009، تعرض منزلي للتدمير على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي استمر لمدة 23 يوماً وتسبب في كم هائل من الدمار والرعب. أصبت بصدمة كبيرة، حيث ضاعت مجهودات كبيرة استمرت لـ 14 عاماً من العمل الشاق بذلت في بناء ذلك المنزل، الذي تم تدميره في خمس دقائق وأصبح المنزل ركاماً على الأرض. يقع منزلي المدمر على بعد 500 متر تقريباً من الحدود الإسرائيلية، أي بالقرب من المنطقة العازلة، وهي منطقة عسكرية يحظر دخولها فرضتها إسرائيل على طول الحدود الشمالية والشرقية المحيطة بقطاع غزة، ولكنها تمتد داخل أراضي القطاع. انتقلت بعد انتهاء العدوان مع عائلتي المكونة من زوجتين و12 طفلاً إلى منزل بالإيجار في بلدة عبسان، شرق مدينة خانيونس، وبدأت بإعادة بناء منزلي المدمر شيئاً فشيئاً. ولكن بتاريخ 14 يونيو 2012، وفي حوالي الساعة 2:30 ظهراً ، قامت قوات الاحتلال بتدمير المنزل المكون من طابقين مجدداً، حيث كان في مراحل البناء الأخيرة. وقد كان العمال موجودين في المنزل عندما بدأت قوات الاحتلال التوغل في المنطقة، حيث أسرع العمال بالهرب عندما شاهدوا الجرافات الإسرائيلية قادمة. وقد أقدمت قوات الاحتلال على تدمير المنزل من دون تحذير مسبق، وقد كان الهجوم مفاجئ بالنسبة لي، خاصة أنهم أرسلوا تحذيراً للجنة الدولية للصليب الأحمر بأنهم سوف يدمرون مدرسة شهداء خزاعة المجاورة، ولكن الدمار طال منزلي أيضاً من دون أية أسباب أو تفسيرات. في الحقيقة عندما كنت أرى منازل الآخرين وهي تهدم كنت أشعر بكابوس قد حل عليهم، لكن بدأ الكابوس الحقيقي عندما دمروا منزلي. لقد أثر تدمير منزلي عليّ وعلى افراد اسرتي بشكل سلبي، فأنا الآن أستأجر منزلين منفصلين لزوجتيّ وأطفالي. لم يعد الأمر كما كان، حيث اعتدنا على العيش معاً في منزل كبير، لقد تفرقت العائلة، عدا عن ذلك فإن استئجار منزلين يكلفني أعباء مالية اضافية تؤثر بشكل كبير على احتياجات العائلة. علاوة على ذلك، لا يوجد ما يمكن إنقاذه من تحت ركام المنزل. تقدر الخسارة جراء تدمير المنزل بـنحو 45000 دولار أمريكي، كذلك لم أتمكن من إعادة استخدام مواد البناء ويجب علي أن أدفع الكثير من المال لإزالة الركام كي أبني المنزل من جديد. لحسن الحظ أن المنزل كان خالياً آنذاك، وبالتالي لن يتوجب علي استبدال الأثاث والممتلكات الشخصية مرة أخرى. لم يكن من السهل إعادة بناء المنزل، حيث واجهت صعوبات في الحصول على مواد البناء. لقد بذلت جهداً كبيراً للحصول على مواد البناء وإعادة بناء المنزل، ودمرته قوات الاحتلال بكل بساطة. ومع ذلك فان هذه الأرض ملكي وسوف أعاود بناء المنزل حتى لو قمت بذلك ألف مرة. لا يمكن لأحد أن يعكس معاناتي على الرغم من الكلمات الكثيرة التي قيلت أو كُتبت. أريد فقط أن أستجمع قواي الآن، لكني سأبني منزلي مرة أخرى. برغم كل ما حدث، كلي ثقة بأنني سوف أسكن أنا وعائلتي تحت سقف واحد يوماً ما."

(تصوير باحث المركز)

مسؤوليات الأطراف المختلفة تجاه حق أصحاب المنازل المدمرة في إعادة بناء منازلهم

تتعدد الجهات التي تشارك في إعادة بناء المنازل التي دمرت خلال العدوان الحربي الشامل على قطاع غزة، وتعمل هذه الجهات تحت مظلة وزارة الأشغال العامة والإسكان، حيث تقوم الوزارة بتنسيق عملية بناء المنازل وتحدد الأولوية في ترتيبها، ويشترك في عملية إعادة بناء المنازل عدة جهات، أهمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (اونروا)، المسئولة عن بناء منازل اللاجئين، فيما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة الرحمة، مجلس الإسكان الفلسطيني، إضافة إلى وزارة الإسكان ببناء منازل غير اللاجئين.

موقف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (اونروا)

تقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" بإعادة إعمار المنازل والوحدات السكنية التي تم هدمها وتدميرها خلال العدوان على قطاع غزة التي يمتلكها لاجئون فقط، ويتم ذلك بالتنسيق مع وزارة الإشغال العامة والإسكان في غزة. ووفقاً للمعلومات الصادرة عن وكالة الغوث فإنه تم الانتهاء من إعادة بناء وترميم نحو 1230 وحدة سكنية، فيما يتم في الوقت الحالي تنفيذ ثلاث مشروعات متزامنة تشمل إعادة بناء نحو 600 وحدة سكنية، ويجري التحضير لتنفيذ رزمة أخرى من المشروعات المماثلة.

وتنفذ المشروعات المذكورة وفق آلية ونظام جديد لم يعمل به من قبل، حيث تم التوافق على أن يتم منح صاحب المنزل المدمر مبلغاً من المال على عدة دفعات، ويقوم هو بعملية البناء، وفق الخرائط والتصميمات التي يرتضيها، شريطة الالتزام بشروط المشروع.

وأوضح مدير مكتب وكالة الغوث في محافظة رفح يوسف موسى أن برنامج مجلس التعاون الخليجي لاعمار غزة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية- جدة بادر لإعادة بناء وإعمار المساكن التي دمرت خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، من خلال سلسلة من المشاريع المنفصلة والمتتابعة متعددة المراحل، إلى أن يتم إعادة إعمار كافة المنازل التي هدمت ودمرت خلال العدوان، وإيواء كل من فقدوا منازلهم في تلك الفترة[3].

وحول آلية البناء، يتم الطلب من صاحب المنزل المدمر تجهيز مكان لإنشاء المنزل الجديد، سواء نفس مكان المنزل القديم إن كان صالحاً، أو يطلب منه تجهيز قطعة ارض بديلة في مكان آمن وصالح. بعد ذلك يطلب من المتضرر إحضار تراخيص بناء من البلدية التي يتبع لها، ثم تحدد له مساحة البناء ومبلغ التمويل، والذي عادة ما يكون حسب عدد أفراد الأسرة ومساحة المنزل المدمر. ثم تبدأ بعد ذلك وكالة الغوث بصرف قيمة التمويل على أربع أو ثلاث دفعات حسب المبني المراد بناؤه، كل دفعة يخضع المنزل بعدها لعملية فحص من قبل المهندسين المختصين، للتأكد من تواصل عملية البناء، إلى أن يتم الانتهاء من البناء، وسكن العائلة المتضررة في المنزل.
وقال موسى أن عمل الاونروا يلاقي نجاحًا كبيرًا بين السكان، فقد فوجئ القائمون على عملية اعمار المنازل المدمرة من سرعة التنفيذ من قبل المتضررين، المتشوقين لإنهاء معاناتهم وإنشاء مساكن، ما سرع في تنفيذ باقي المراحل من المشروع. وبين أن طريقة التمويل الجديدة تعد الأكثر تميزًا وسرعة، إذا تترك لصاحب المنزل حرية اختيار التصميم وشكل البناء، كما أن عملية البناء تتم في الغالب بسرعة كبيرة.

يذكر أن وكالة الغوث "الاونروا" تقوم بتنفيذ اثنين من مشاريع الإسكان في جنوب قطاع غزة، أحدهما في مدينة خان يونس وآخر في مدينة رفح، بهدف إسكان آلاف الفلسطينيين الذين هدمت قوات الاحتلال بيوتهم في عامي 2002- 2003. وتعمل وكالة الغوث آلية مغايرة عن تلك المتبعة في بناء المنازل التي دمرت خلال العدوان 2008-2009، حيث تعتمد على مواد البناء التي تورد إلى القطاع من خلال معبر كرم أبو سالم (بموافقة إسرائيلية) فقط، ولا تستخدم مواد البناء الواردة إلى القطاع من جمهورية مصر العربية من خلال الأنفاق على الحدود الفلسطينية / المصرية على غرار الآلية المتبعة في بناء المنازل التي دمرت خلال العدوان الحربي. وعليه فقد اعترض هذين المشروعين صعوبات كبيرة، حيث توقف العمل فيهما منذ عام 2007، ولمدة 4 أعوام متتالية بسبب الحصار الإسرائيلي وحظر دخول مواد البناء إلى قطاع غزة حظراً تاماً. ولا زالت الصعوبات تواجه العمل في هذين المشروعين رغم ادعاء قوات الاحتلال في يونيو 2010 السماح بتوريد مواد البناء اللازمة لهما، بسبب تقليص قوات الاحتلال لكميات مواد البناء التي تورد لصالح تلك المشاريع، والسماح بتوريد كميات محدودة لا تفي باحتياجاتها، علاوة على الإغلاق المتكرر لمعبر "كرم أبو سالم" الذي تدخل مواد البناء المخصصة لتلك المشاريع من خلاله.

[3]- تصريح صحفي للسيد يوسف موسى، رئيس مكتب وكالة الغوث في محافظة رفح، نشر في وكالات الأنباء الفلسطينية بتاريخ 2012/5/24.

موقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

أفاد **المهندس صالح الهمص**، مدير برنامج في قسم الهندسة لباحث المركز، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يشارك في اعادة اعمار غزة، وتحديداً في بناء المنازل السكنية التي تم تدميرها خلال العدوان الشامل على غزة قبل نحو 4 سنوات. وأضاف أن وزارة الإسكان هي التي تنسق عملية بناء المنازل وتحدد الأولوية في ترتيبها، ويشترك فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (اونروا)، المسئولة عن بناء منازل اللاجئين، فيما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة الرحمة، مجلس الإسكان الفلسطيني، إضافة إلى وزارة الإسكان ببناء منازل غير اللاجئين. المهندس الهمص أضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام حتى الآن بانجاز مشروع بناء 46 منزلاً، وموّل هذا المشروع برنامج مجلس التعاون الخليجي لاعمار غزة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية- جدة، وأشرفت عليه وزارة الأشغال العامة والإسكان وهي التي حددت البيوت التي قام البرنامج ببنائها.

موقف المجلس الفلسطيني للإسكان

أفاد **المهندس أسامة السعداوي**، مدير عام المجلس الفلسطيني للإسكان، لباحث المركز أن المجلس الفلسطيني للإسكان يمارس دوره في تمكين المواطنين في قطاع غزة من الحصول على السكن الملائم، ويعتمد المجلس في ذلك على تمويل برنامج دول مجلس التعاون الخليجي لاعمار غزة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية- جدة ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (*UNHABITAT*)، وتحت إشراف وزارة الأشغال العامة والإسكان. وأضاف أن المجلس يقوم ببناء المنازل التي دمرت خلال العدوان الإسرائيلي على غزة والتي يمتلكها غير اللاجئين، حيث أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، تقوم ببناء منازل اللاجئين. أما عن آلية بناء المنازل المدمرة فقال أن مهندسي المجلس يقومون بزيارة المنزل المدمر ويعاينون مكانه، ويقومون بتقديم الدعم الفني اللازم، ومن ثم يبدأون في تقديم مبالغ مالية لصاحب المنزل المكلف بعملية البناء على دفعات للبناء على مراحل، يقوم خلالها مهندسو المجلس بمراقبة الالتزام بتنفيذ عملية البناء. وبلغ عدد المنازل التي قام المجلس الفلسطيني للإسكان بالإشراف على إعادة بنائها نحو 480 وحدة سكنية. وطالب المهندس السعداوي بضرورة الالتفات للمواطنين الذين دمرت منازلهم قبل العدوان على غزة، والعمل الجدي على إنهاء هذا الملف من خلال إعادة بناء منازلهم وتسكينهم في منازل لتستقر حياتهم العائلية،ه مذكراً بأهمية توظيف كوادر بشرية مؤهلة وتنفيذ أعمال الإنشاء في المباني بشكل قانوني.

موقف جمعية الرحمة للإغاثة والتنمية

أفاد المهندس **محمد أبو زعيتر**، مدير المشاريع في جمعية الرحمة للإغاثة والتنمية، ان الجمعية تقوم بتنفيذ عدة مشروعات تهدف إلى إعادة أصحاب المنازل المدمرة إلى منازلها والتخلص من آثار العدوان الحربي الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009، وذلك بهدف التخفيف من أزمة السكن في قطاع غزة وتخفيف أجور المنازل التي ارتفعت بشكل مذهل خلال السنوات الماضية. وقد نفذت الجمعية 5 مشاريع، تم خلالها إعادة بناء 300 منزل مدمر بشكل كلي، كما قامت بإعادة اعمار المئات من الوحدات السكنية المدمرة جزئياً، وذلك بتمويل من جمعية الرحمة العالمية ومجلس التعاون الخليجي لاعمار غزة بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية- جدة. كما وقعت الجمعية في يوليو 2011 اتفاقية جديدة مع البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 6.8 مليون دولار لإعادة اعمار 100 منزل آخر دمر بشكل كامل خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، وذلك خلال عام من توقيع الاتفاقية.

موقف وزارة الاشغال العامة والإسكان

افاد المهندس **ناجي سرحان**، وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان المساعد لشئون التخطيط، لباحث المركز أن الوزارة هي المسئولة عن اعادة بناء المنازل التي دمرت خلال العدوان على قطاع غزة، ويتم ذلك عن طريق عدة مؤسسات أهمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)، المجلس الفلسطيني للإسكان ومؤسسة الرحمة. وأضاف أن هذه المؤسسات تحصل على التمويل من البنك الإسلامي للتنمية / جدة – برنامج دول مجلس التعاون الخليجي، وتقوم وزارة الاسكان بإمداد هذه المؤسسات بقوائم الاسماء التي تستحق بناء منازلها في اقرب وقت ممكن. وقال المهندس سرحان أنه تم بناء معظم المنازل التي دمرت خلال فترة العدوان، ولم يتبقى منها سوى نحو 700 منزل فقط. وبين المهندس سرحان أن الأولوية في البناء كانت للمنازل التي تنطبق عليها شروط خاصة وضعتها الوزارة حاولت من خلالها أن تولي أهمية خاصة لإعادة بناء بيوت العائلات التي لا تمتلك بديلاً، وتسكن في مناطق الأطراف (بيت حانون، عزبة عبد ربه، السودانية)، ويوجد قطعة أرض مملوكة لصاحب المنزل المدمر يمكن البناء عليها، كما عمدت الوزارة إلى البدء بالمنازل التي تتكون من وحدة سكنية واحدة، على أن تكون هذه الوحدة السكنية مسكونة. ومع مرور الوقت، وبعد الانتهاء من انجاز عدد كبير من هذه المنازل، تم التخفيف من الشروط السابقة، وبدأت الوزارة في بناء المنازل التي لا يتوافر فيها كل الشروط السابقة.

وعن الآلية التي يتم فيها بناء المنازل المدمرة، أفاد المهندس سرحان، أنه يتم تقدير قيمة المنزل المدمر، ويتم تسليم مبلغ مالي لصاحب المنزل على دفعات ليقوم بإعادة بناء منزله بنفسه، وتحت اشراف الجهة المسئولة عن البناء، وقد تم اللجوء الى هذه الطريقة نظراً لعدم قدرة المؤسسات الدولية المشرفة على عمليات البناء من الحصول على مواد البناء، لا سيما أنها تشترط دخولها الى غزة عبر المعابر الحدودية مع إسرائيل، وهو ما ترفضه السلطات المحتلة حتى الآن، حيث ما زالت تواصل فرض حصارها على قطاع غزة، وتمنع دخول مواد البناء، وتستثني من ذلك كميات محدودة تسمح بدخولها لإكمال مشروعات محددة تشرف عليها منظمات دولية، ليس من بينها اعادة بناء المنازل التي دمرت خلال العدوان.

بدوره أفاد المهندس **محمد الاستاذ**، مسئول ملف الاعمار في وزارة الاشغال العامة والإسكان، أن المنازل المدمرة خلال العدوان معظمها تم إعادة بنائها فعلاً، أو دخل مرحلة التنفيذ الفعلي، أي أن معظمها أما تم انجازه، أو تحت الانجاز، أو معتمد للانجاز، فيما يوجد نحو 700 منزلاً لم تدخل اية مرحلة من مراحل البناء والانجاز، وذلك لأسباب متعددة أهمها محدودية التمويل، وهو ما جعل الوزارة تضع أولويات في اختيار المنازل التي يتوفر امكانية لإعادة بنائها. وأضاف المهندس محمد الاستاذ أن أهم المعيقات الداخلية التي تؤخر عملية بناء المنازل التي ما زالت لم تُبنَ حتى الآن ثلاثة:

- أولها أن مالك المنزل المدمر لا يملك قطعة أرض خاصة، بمعنى أن المنزل المدمر كان مقاماً على أرض حكومية، ولا يمكن اعادة بناء منزل على أرض حكومية. ووعد المهندس محمد الاستاذ البحث في حلول لهذه المشكلة منها بناء مجمع سكني (يتكون من عدة عمارات سكنية)، على قطعة أرض تخصصها الحكومة لهذا الغرض.
- وثاني هذه المعيقات هو وجود عدد من المنازل المدمرة في مناطق حدودية خطرة جداً، لا يمكن الدخول إليها، أو البناء عليها.
- أما ثالث المعيقات هو مشاكل لأصحاب المنازل المدمرة مع البلديات والمؤسسات ذات الصلة (جزء من المنزل في الشارع، أرض في الشارع)، وهذا يعيق ترخيص المنزل الجديد وبالتالي يعيق اعادة البناء، كما يوجد أحياناً مشاكل بين الورثة تعيق إعادة بناء المنزل المدمر.

هدم المنازل من منظور القانون الدولي الإنساني

منذ أن احتلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، في حرب عدوانية في العام 1967، قامت بفرض حكمها العسكري عليها، ومنذ ذلك التاريخ والمجتمع الدولي يقر ويؤكد على أن القوات الإسرائيلية هي قوة احتلال حربي وأن الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة، وأن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب للعام 1949، تنطبق عليها قانوناً، وبأن دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي ملزمة بتطبيق أحكام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية. إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أمعنت في انتهاكها وبشكل منظم لأحكام الاتفاقية ومجمل قواعد القانون الدولي في إدارتها للأراضي الفلسطينية المحتلة وعلاقتها بالسكان المدنيين. جدير بالذكر أن القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة تهدف لتوفير الحماية لضحايا الحروب وتحديدا للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة، لذا فهي تؤكد على أن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن المباني والممتلكات المدنية يجب أن تكون بمنأى عن إي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة، حيث تحظر المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير." كما تحظر المادة (147) من نفس الاتفاقية على قوات الاحتلال الحربي القيام بأعمال" تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية ...، باعتبارها مخالفات جسيمة للاتفاقية".

وتعتبر هذه الأعمال في إطار العقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية ضد المدنيين التي تحظرها الاتفاقية في المادة (33)، حيث تنص على أنه " لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا، وتحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب، السلب محظور.. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

كما تتناقض هذه الأعمال مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966. فتنص المادة (1) على أنه "لا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة. وتحظر المادة (5) من العهد على أي دولة أو جماعة أو شخص مباشرة "أي نشاط أو القيام بأي فعل يهدف إلى إهدار أي من الحقوق والحريات المعترف بها في هذا العهد... ".

المعايير الدولية الخاصة بالحق في السكن الملائم

يحظى الحق في السكن الملائم باعتراف واضح في القانون الدولي، وخاصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتحتوي غالبية المواثيق الدولية، والتي شملت العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية والأعمال الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان، على نصوص واضحة خاصة بالحق في السكن الملائم. وفيما يلي استعراضاً لأهم النصوص التي ترد في سياق التطرق للحق في السكن الملائم، والتي تشكل الأساس القانوني لهذا الحق، وبالتالي للالتزامات القانونية الناشئة على الدول من أجل ضمان التمتع الفعلي به.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمرجعية أساسية للحق في السكن الملائم

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الوثيقة الأولى على المستوى العالمي التي تناولت وبشكل واضح وصريح الحق في السكن، وذلك باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وقد ورد ذلك في المادة 25(1) منه، والتي تنص على أنه : " لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية،...". ويتميز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمكانة هامة ومميزة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، على الرغم من كونه إعلاناً دولياً وليس اتفاقية دولية، لأنه شكل أول وثيقة حظيت بالقبول العالمي لمجموعة الحقوق والحريات الأساسية التي ينص عليها. كما أن كافة الاتفاقيات والإعلانات الدولية اللاحقة في ميدان حقوق الإنسان، قد استلهمت مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونصت صراحة القواعد والحقوق التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما دفع معظم خبراء وفقهاء القانون الدولي لحقوق الإنسان لاعتبار نصوصه جزءً من القانون الدولي العرفي، وبالتالي فإن أحكامه هي أحكام ملزمة لجميع دول العالم. بل ولقد تجلى ذلك بجملة من التدابير التشريعية للعديد من الدول التي نصت في دساتيرها وقوانينها الوطنية على تلك القواعد والأحكام التي جاءت في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يمكن القول أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد شكل الأساس الذي بني عليه تطور مضمون الحق في السكن الملائم، والذي تفصله المادة الحادية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة الفقرة الأولى منها، والتي تعتبر أحد أهم النصوص القانونية لهذا الحق. وتنص على أن: " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتخذ الدول التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر.".

إعلان فانكوفر للمستوطنات البشرية

في العام 1976 عقد مؤتمر فانكوفر في كندا بشأن المستوطنات البشرية، والذي دعمته الأمم المتحدة، وحضره ممثلي 132 دولة. وقد صدر عن هذا المؤتمر "إعلان فانكوفر للمستوطنات البشرية" والذي يعتبر من أكثر الوثائق تفصيلا فيما يخص الإشكاليات القانونية الخاصة بالسكن. ورغم أن هذا الإعلان ليس ملزماً من الناحية القانونية، كونه لا يشكل اتفاقاً تعاقدياً، مما يزيد من صعوبة تحديده كمرجعية للنقاش والجدل القانونيين، إلا أنه، ورغم ذلك، يشكل أساساً قوياً يدعم هذا الحق. فقد أكدت الفقرة 8 من الجزء الثالث منه: "أن السكن والخدمات المناسبة هي حق أساسي للإنسان يفرض على الحكومات واجب ضمان بلوغ جميع الناس له، بادئة بتقديم مساعدة مباشرة إلى أقلهم حظاً عن طريق برامج موجهة تعتمد على الجهد الذاتي والمجتمعي. وينبغي على الحكومات السعي إلى تذليل جميع العقبات التي تحول دون بلوغ هذه الأهداف."

وينص المبدأ رقم 1 من إعلان فانكوفر على أن: " تحسين نوعية حياة البشر هي الهدف الأهم لأية سياسة خاصة بالمستوطنات البشرية. إن هذه السياسات يجب عليها أن تسهل التحسين المتواصل والسريع في نوعية الحياة لكل الناس، بدءا بتلبية المتطلبات الأساسية في الطعام، المأوى، الماء النقي...الخ".

وفي الفصل الثاني (ا-3) يؤكد إعلان فانكوفر على: " إن أيديولوجيات الدول تنعكس في سياساتها المتعلقة بالمستوطنات البشرية، ولأن هذه السياسات أدوات قوية من أدوات التغيير ينبغي ألا تستخدم لانتزاع البيوت أو الأراضي من أصحابها أو لتكريس الامتيازات والاستغلال. ويجب أن تكون سياسات المستوطنات البشرية منسجمة مع إعلان المباديء (فانكوفر) ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان."

إعلان اسطنبول الخاص بالمستوطنات البشرية

في العام 1996، عقد المؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية في اسطنبول بتركيا، والذي صدر عنه إعلان اسطنبول الخاص بالمستوطنات البشرية، والذي يكرس بعداً أوسعاً لمضمون الحق في السكن الملائم. وتنص الفقرة الثامنة منه على: "وإننا نؤكد التزامنا بإعمال الحق في المسكن الملائم على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية إعمالاً تاماً ومتدرجًا ووصولاً إلى تلك الغاية، سنسعى إلى تحقيق المشاركة النشطة من جانب شركائنا العامين والخاصين وغير الحكوميين على كافة المستويات من أجل كفالة الضمان القانوني للحيازة والحماية من التمييز والمساواة في فرص الحصول على مسكن ملائم معقول التكلفة لجميع الأشخاص وأسرهم."

ويرد في الملحق الثاني الخاص بالأجندة من إعلان اسطنبول الحق في السكن الملائم بمزيد من التوسع من حيث جوهر الحق، حيث ينص على: "أن المأوى الملائم يعني أكثر من سقف فوق رأس الإنسان. بل يعني أيضا الخصوصية الملائمة، إمكانية الوصول إليه، الحيز الملائم، الأمن الملائم، الحماية القانونية لساكنيه، الصلابة والمتانة البنيوية، الإضاءة الملائمة، التدفئة والتهوية، البنية التحتية الأساسية الملائمة، مثل التزود بالمياه، خدمات الصرف الصحي والتخلص من الفضلات، بيئة ملائمة والعوامل المرتبطة بالصحة، منطقة ملائمة ويمكن من خلالها الوصول خصوصا للعمل والخدمات المختلفة. إن كل تلك النقاط يجب أن تتوفر وبتكلفة متاحة. إن الملائمة يجب أن تتقرر من السكان ذوي العلاقة".

وقد ورد في الفقرة السادسة- أ من الإعلان المتعلق بالمدن وغيرها من المستوطنات البشرية في الألفية الجديدة أن: " نجدد ونؤكد التزاماتنا الواردة في جدول أعمال الموئل والمتعلقة بتوفير المأوى المناسب للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والتمكن والمشاركة، والمساواة بين الجنسين وتمويل المأوى والمستوطنات البشرية، والتعاون الدولي وتقييم ما يحرز من تقدم ".

لقد كرس إعلان فانكوفر، ومن بعده إعلان اسطنبول والإعلان المتعلق بالمدن وغيرها من المستوطنات البشرية في الألفية الجديدة، التأكيد على أن المأوى يشكل احتياجاً أساسياً للإنسان، وحدد التزامات الدولة القانونية بوضوح وصراحة، وفصلها في احترامها لهذا الحق وتعزيزه وعدم انتهاكه.

الخاتمة والتوصيات

يتضح من معظم الإفادات التي وردت في التقرير سواء التي أخذت من أصحاب المنازل المدمرة أنفسهم، أو تلك التي أدلت بها الجهات المشرفة على إعادة بناء المنازل أن السبب الرئيسي في عدم إعادة بناء المنازل المدمرة فور توقف العمليات الحربية هو الحصار التي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، ومنعها دخول مواد البناء للقطاع الخاص أو للمواطنين في القطاع، وقد تسبب ذلك في تأخير البدء في إعادة بناء المنازل المدمرة لمدة ثلاثة سنوات. وقد أدى البدء في توريد مواد البناء من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية منذ نحو عام، إلى تخطي مشكلة الحصار جزئياً، حيث أمكن الاعتماد على تلك المواد عليها في بناء المئات من المنازل التي دمرت خلال العدوان، وهو ما كان قد دعا إليه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال التوصيات الناتجة عن ورش العمل التي عقدها والتقارير التي أصدرها، والتي تناولت بشكل أساسي إعادة اعمار قطاع غزة وحق أصحاب المنازل المدمرة في المأوى الملائم. وتشير تلك الإفادات إلى أن مشكلات أخرى تحول دون إعادة بناء المنازل المدمرة، أهمها على الإطلاق أن المنازل المدمرة كانت مقامة على ارض حكومية، أو في مناطق خطرة، وتحديداً قرب الشريط الحدودي مع إسرائيل، وفي هذه الحالات فان الجهات المشرفة على إعادة بناء المنازل ترفض إعادة بنائها في الوضع التي كانت قائمة عليه، ولم تقدم حلولاً جذرية للعائلات التي كانت تسكن تلك المنازل، وتمنحهم حقهم في الحصول على مأوى ملائم، وفقاً لما نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وإزاء هذه المعطيات فان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

1. يطالب الحكومة الفلسطينية باتخاذ خطوات سريعة وعاجلة لتشخيص الحالة الراهنة للعائلات التي دمرت منازلها خلال العدوان ولم يتم اعادة بنائها حتى الآن، والعمل على تبني برامج عاجلة للبدء في إسكانهم، وتحديداً اولئك الذين يعيشون في مساكن غير ملائمة، وتفتقد للخدمات الاساسية اللازمة للعيش في مستوى ملائم.
2. يدعو المركز الحكومة الفلسطينية إلى إيلاء الحق في السكن، الذي يتسع مفهومه ليشمل الحق في السكن الملائم الذي يحظى بالخدمات الأساسية والحماية القانونية، والذي يوفر كل سبل الحماية والخصوصية أهمية خاصة، ووضعه على رأس أولويات، وأن تعمل على إتاحة فرصة السكن للجميع.
3. يدعو الحكومة الفلسطينية إلى اعتماد إستراتيجية وطنية للإسكان تحدد الأهداف والموارد وأفضل السبل لاستخدامها، واستقطاب القطاعات المجتمعية لوضع تصوراتها لهذه الإستراتيجية، بما في ذلك شريحة المواطنين التي دمرت منازلهم المقامة على أرض حكومية، ولا يمتلكون ارض ملكية خاصة.
4. يدعو الحكومة الفلسطينية إلى سرعة إيجاد حلول فعالة وجدية للعائلات التي دمرت منازلها، والتي كانت مقامة على أرض حكومية، ولا يمتلكون قطع أرض بديلة لبناء منازل جديدة، وللعائلات التي تقع منازلها في مناطق حدودية خطرة جداً، لا يمكن الدخول إليها، أو البناء عليها، ولتكن أحد الحلول المطروحة بناء مجمع سكني (يتكون من عدة عمارات سكنية)، على قطعة أرض تخصصها الحكومة لهذا الغرض، لإيواء هذه العائلات.
5. يدعو هيئة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والمقرر الخاص للحق في السكن الملائم، إلى إجبار سلطات الاحتلال على الالتزام بالقواعد والمبادئ والحقوق الأساسية للأشخاص التي أقرتها الأمم المتحدة، ومن أهمها الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحديداً الحق في المأوى الملائم.
6. يؤكد المركز أن الحصار الذي تفرضه اسرائيل يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، فزيادة البضائع المسموح بتوريدها إلى القطاع، مع الاستمرار في حظر المواد الأساسية، وتحديداً مواد البناء، لا يغير شيئاً فيما يتعلق بعدم قانونية سياسة الحصار، التي لا تتماشى مع الالتزامات القانونية الواقعة على إسرائيل كقوة احتلال (المادة 43 من لوائح لاهاي، والمواد 56،55،33 من اتفاقية جنيف الرابعة) وأيضاً بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والتي تعد إسرائيل طرفاً فيها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
7. يطالب الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بالوفاء بالتزامها بـ "ضمان احترام" اتفاقيات جنيف "في جميع الأحوال"، وتوفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين في ظل استمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي "كما تحددها الاتفاقية"، والتي تواصل سلطات الاحتلال اقترافها ضد المدنيين الفلسطينيين، ويمثل الحصار المحكم المفروض على قطاع غزة أحد أهم أشكالها.
8. يدعو المجتمع الدولي الى التصرف بحزم وبشكل فوري من اجل إجبار إسرائيل على وقف العمل بسياسة الحصار، وفتح كافة المعابر التجارية لقطاع غزة، والسماح بتدفق مواد البناء للبدء في إعادة اعمار قطاع غزة، حيث لا يمكن السماح لإسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون.